LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

02/11/2012

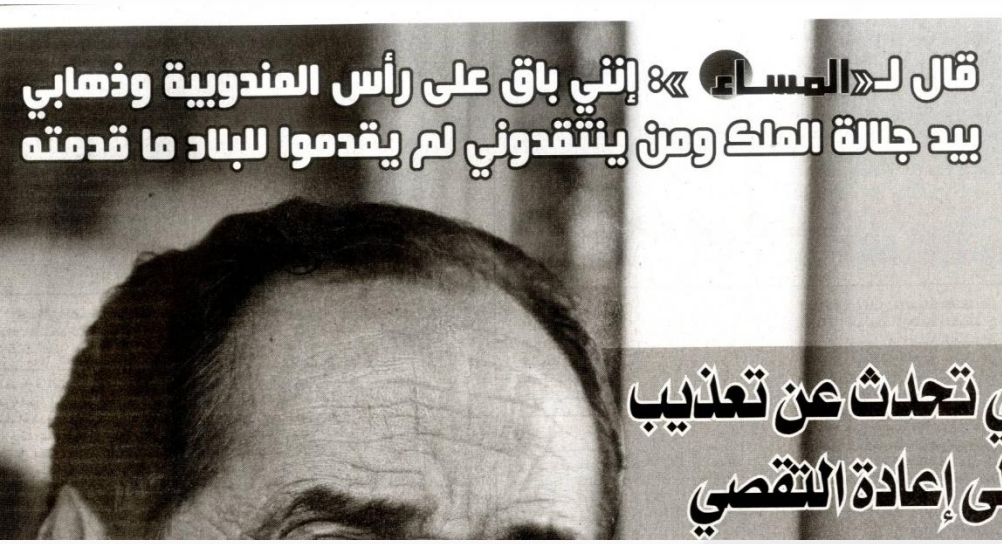

قال لـ«المساء»: إنني باق على رأس المندوبية وذهابي بيد جلالة الملك ومن ينتقدوني لم يقدموا للبلاد ما قدمته

بنهاشم: تقرير اليازمي تحدث عن تعذيب غير ثابت وأدعوه إلى إعادة التقصي

في هذا الحوار، يؤكد حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أنه يقبل بالتقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الممارسات التي تعرفها السجون المغربية، مع تشديده على أن لا أحد بإمكانه إثبات تلك الممارسات على أرض الواقع، على اعتبار أن ما ورد في التقرير يعتمد بشكل أساسي على تصريحات السجناء أنفسهم، كما يشرح الطرق التي تعتمدها المندوبية في معاقبة من يثبت تورطهم في بعض الأفعال المخالفة للقانون. من جهة أخرى، كشف بنهاشم عن مجموعة من الإجراءات الجديدة التي اتخذها من أجل تحسين ظروف عيش السجناء، من خلال بناء سجون جديدة والتخلي عن أخرى لم تعد صالحة، وتزويدها بمجموعة من المرافق الصحية والبيداغوجية، معتبرا أن السجون في عهد المندوبية ستصل إلى مستوى لم يسبق لها أن بلغته، وأن ما قدمه لهذا القطاع يشفع له بالاستمرار على رأس المديرية، معتبرا أن قرار رحيله ليس بيده ولا بيد المطالبين بذلك، ولكنه بيد الملك الذي عينه بظهير ملكي.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
المساء
ALMASSAE

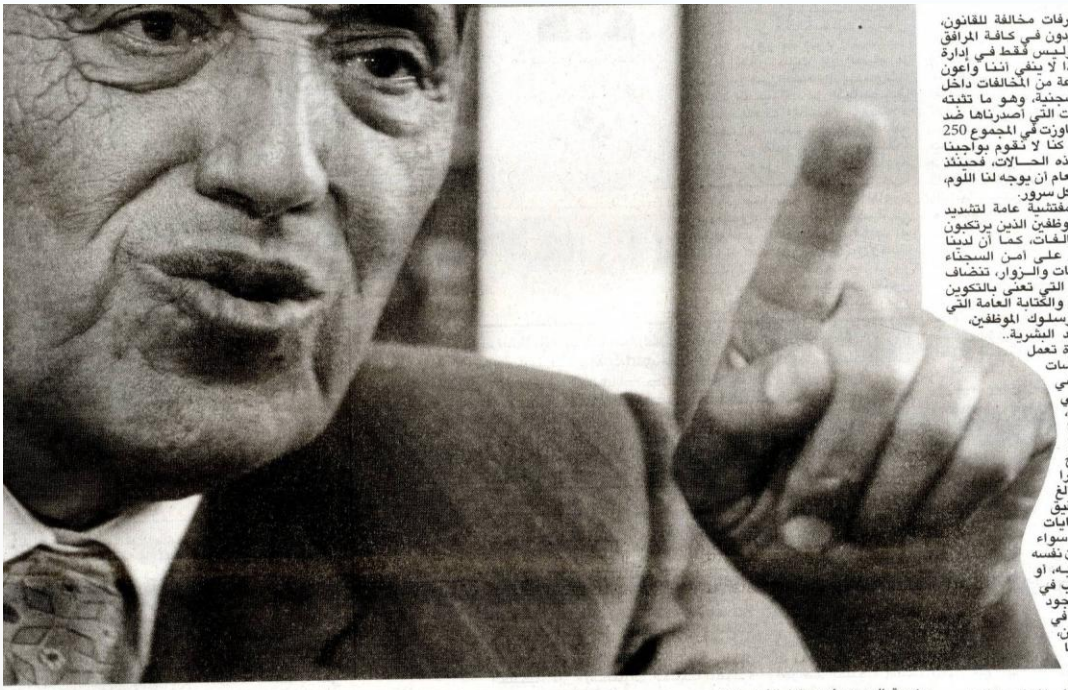

حاوره - محمد الرسمي
تصوير - محمد الحمزاوي

– صدر بداية الأسبوع تقرير عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يؤكد استمرار عمليات التعذيب داخل السجون المغربية التي تتولى إدارتها. ما هو ردك على مضامين هذا التقرير؟

● **انا اثمن ما جاء في التقرير، الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما التزم بتنفيذ التوصيات التي جاءت فيه، لكن تبقى لي بعض الملاحظات البسيطة جدا، وهي أن الحالات الواردة في التقرير اعتمدت لجان المجلس في صياغة جلها على شهادات السجناء، ونحن نعلم أن السجناء يشتكون في جميع سجون العالم، في حين لا توجد أي حالات للتعذيب وقف عليها أعضاء المجلس وراوها بأعينهم. ورغم ذلك لا أطعن في التقرير، وإذا كانت هناك بعض الحالات من هذا القبيل، فقد تكون تصرفات صادرة عن أشخاص، وليست سياسة متبعة من طرف الإدارة أو من طرف المندوبية العامة، ونحن نعلم بأنه في جميع التجمعات، نجد أشخاصا يتصرفون خارج ما ينص عليه القانون، وأنا أؤكد لكم بأنه كلما وقعت حالة مشابهة لما ورد في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبلغت إلى علم المندوبية، سنقوم بفتح تحقيق في الموضوع، وعرض المشكلة على المجلس التأديبي الذي يترأسه الكاتب العام للمندوبية العامة شخصيا، وكل من ثبتت في حقه مخالفة ما ستصدر ضده عقوبات تأديبية، تتفاوت حسب خطورة المخالفة المرتكبة، وهي العقوبات التي تتراوح بين التوقيف والتأديب والإعفاء والتشطيب من اسلاك الترقية، وقد يصل الأمر إلى تقديم المعني بالأمر أمام القضاء. ومنذ تاسيس المندوبية حتى يومنا هذا كان هناك ما يفوق 250 حالة تأديب في حق الموظفين الذين ثبتت مخالفات قانونية في حقهم.**

– التقرير تحدث عن التعليق على أبواب الزنازن، واستعمال الكي والآلات الحادة في التعذيب، الا تعيدنا هذه الأساليب إلى عهد حاول المغرب القطع معه من خلال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؟

● **أعيد التأكيد على أنني لا أطعن في مضامين التقرير، وأتقبل بصدر رحب كل التوصيات التي جاء بها وسأحاول تطبيقها في المستقبل، لكن ما يعاب على ذلك التقرير أن ما تقول إنه «عمليات تعذيب» هي مسالة غير ثابتة، ومحققو المجلس استقوها من المعتقلين أنفسهم، وأنا أقول إنه يجب على اللجان التي استقت تلك التصريحات من المعتقلين أن تقوم بالتقصي مرة أخرى من أجل معرفة مدى صحة ومصداقية تلك التصريحات.**

وأنا حين أقبل بمضامين التقرير لا أقر ضمنيا بوجود كل تلك الممارسات الواردة فيه، خاصة أنه لم يذكر أبدا بأن حالة من تلك الحالات وقف عليها محققو المجلس بصفة شخصية، وهذا لا يعني نزع المصداقية عن التقرير، ولكنني ادعو فقط إلى التأكد من التصريحات التي بنيت عليه ما قبل إنها «ممارسات للتعذيب» تقع داخل المؤسسات السجنية، والتقرير ذاته يؤكد أن هذه الحالات التي وردت على لسان المعتقلين حالات معزولة وليست سياسة ممنهجة من طرف المديرية.

– ما هي في نظرك الأسباب التي تدفع إلى استمرار هاته الممارسات المنافية لثقافة حقوق الإنسان داخل السجون المغربية؟

● **في كل مكان، هناك دائما أشخاص يقومون بتصرفات مخالفة للقانون، وهم موجودون في كافة المرافق العمومية، وليس فقط في إدارة السجون. هذا لا ينفي اننا واعون بوجود مجموعة من المخالفات داخل المؤسسات السجنية، وهو ما تثبته حالات العقوبات التي أصدرناها ضد المخالفين، وتجاوزت في المجموع 250 حالة، أما إذا كنا لا نقوم بواجبنا ونتجاهل هذه الحالات، فحينئذ حري بالرأي العام ان يوجه لنا اللوم، وسنقبله منه بكل سرور.**

ونحن نمتلك مفتشية عامة لتشديد المراقبة على الموظفين الذين يرتكبون أخطاء ومخالفات، كما أن لدينا مديرية تسهر على امن السجناء وامن المؤسسات والزوار، تتضاف إليهما المديرية التي تعنى بالتكوين وإعادة الإدماج، والكتابة العامة التي تعنى بمسار وسلوك الموظفين، ومديرية الموارد البشرية..

هذه كلها اجهزة تعمل داخل المؤسسات وخارجها، وهي فعالة جدا في ضبط المخالفات، التي بلغ عددها رقما قياسيا في التاريخ السجني، نظرا لحرصنا البالغ على فتح تحقيق في كل الشكايات التي تصلنا، سواء من طرف السجين نفسه أو من طرف ذويه، او حتى ما قد يكتب في الصحف عن وجود مزاعم بالتعذيب في سجن من السجون، وبمجرد تاكدنا من وقوع المخالفة نقوم بإحالة مرتكبها على المجلس التاديبي أو على القضاء مباشرة.

وأؤكد بأننا لسنا في المدينة الفاضلة، سواء في المندوبية أو خارجها، وبما ان الخطأ وارد في جميع الأحوال، فإن العقوبة موجودة لردع المخطئ، حتى يكون عبرة لغيره، وأنا أؤكد أنه لولا الإجراءات الصارمة التي نتبعها في ردع المخالفين، لكان عدد المخالفات أكبر بكثير، خاصة أن مديرية السجون تضم أزيد من 70000 موظف، دون أن ننسى أن هؤلاء الموظفين يتعرضون لكثير من الإهانات من طرف السجناء، مما يجعلهم يقومون بردود افعال غير محسوبة العواقب.

– طيب لماذا لا يتم التشديد على اتخاذ عقوبات غير مهينة للكرامة الإنسانية؟

● **العقوبات المتخذة في حق السجناء ينص عليها القانون، وليس الموظفون هم من يخترعونها، ثم إنها لا تعتبر عقوبات بقدر ما يمكن تسميتها «طرق تاديب»، في حق من يثير الشغب داخل السجن، ونحن سنزود المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصور لما يقع داخل المؤسسات السجنية، حتى تثبت لهم عكس ما جاء في شهادات السجناء، بحكم اننا بدانا في تزويد البنايات السجنية الجديدة بالكاميرات..**

– آلا تمثل هذه الخطوة انتهاكا لخصوصيات السجناء داخل المعتقلات؟

● **نحن لا يمكن أن نقترب من الكاميرات أي نزيل في السجن، لأن الكاميرات ستوضع في الممرات خارج الزنازن، وأيضا في الإدارات حتى تساهم في مراقبة الموظفين ايضا وليس السجناء فقط خاصة أثناء الفسحة وخلال عملية تفتيش القفة التي تخضع لها عائلات النزلاء، حتى نضمن عدم وقوع أي تجاوز، بل اكثر من ذلك سوف نقوم قريبا بوضع غرفة للمراقبة في مكتبي، حتى ينسنى لي مراقبة كافة المؤسسات السجنية في مختلف انحاء الوطن، وهو ما يمكن اعتباره مقاربة احتياطية للتصدي للتجاوزات التي قد تقع داخل اسوار السجون، بدلا من المقاربة الأمنية التي كانت معتمدة فيما قبل.**

السجن دائما يبحث عن أي فرصة من أجل الحصول على أي مكتسب جديد، سواء كانت حرية أو مخدرا او امتيازا معينا، وإذا لم يكن هناك موظف نزيه يحول دون وقوع هذا التصرف سيقع ما لا تحمد عقباه، لكننا اخترنا مراقبة الموظفين عوض مراقبة السجناء، لأنني اعتقد أنه من حق السجين أن يحاول الفرار، لكن من واجبي أن أمنعه من ذلك.

– ثم مؤخرا تسريب فيديوهات وإصدار تقارير حقوقية تتحدث عن وجود مظاهر التسيب داخل المؤسسات السجنية. ما هي خطة المندوبية لمواجهة مثل هذه الظواهر؟

● **أول خطوة قمنا بها لإصلاح هذا القطاع هو الاستغناء عن مجموعة من السجون التي لم تعد صالحة، خاصة تلك التي بنيت في عهد الاستعمار او في السنوات الأولى للاستقلال، أذكر منها على الخصوص سجن «سيدي سعيد» في مكناس، وهو من أقدم السجون في المملكة، وأيضا سجن «باب النوادر» في تطوان، والسجن المحلي بكل من بني ملال وخريبكة، ونخطط كذلك للاستغناء قريبا عن سجني «عين قادوس» بمدينة فاس و«الزاكي» بمدينة سلا، حيث تم تعويض هذه السجون ببنايات حديثة، بحكم أن السجون القديمة كانت تقع وسط التجمعات السكنية، وكنا نواجه صعوبة في حال ما قررنا مثلا التشويش على الهواتف داخل السجن، فتتسبب في التشويش على هواتف السكان خارج المبنى أيضا، لذلك قررنا إخراج البنايات السجنية الجديدة خارج المدن.**

وبالنسبة للسجون التي بنيت حديثا فهي تتميز بمواصفات عصرية، حيث سيخصص سرير لكل نزيل حتى نتجنب مشكل الاكتظاظ كما سنعمل على التقليص من عدد النزلاء داخل كل مؤسسة سجنية، حيث بلغ هذا العدد 8000 نزيل في سجن «عكاشة» على سبيل المثال، عوض 5000 نزيل الذي يمثل الحد الأقصى لطاقته الاستيعابية، في حين ان السجون التي أشرف على تصميمها مهندسون من داخل المديرية لن تتعدى طاقتها الاستيعابية 1300 نزيل، مع اشتمالها على مرافق صحية وبيداغوجية مهمة، وهي نفس الإجراءات التي ستطبق على السجون القديمة التي تقرر الاحتفاظ بها.

– إلى جانب تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سبق لمبعوث الأمم المتحدة حول التعذيب أن أصدر هو الآخر تقريرا يقر فيه استمرار ممارسات التعذيب داخل السجون ومراكز الاعتقال. هل تعتقد أن المغرب فشل في ترويج صورته عالميا كبلد يحترم حقوق الإنسان؟

● **ما قلته عن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو نفس الشيء الذي سأقوله عن تقرير المبعوث الأممي الخاص بالتعذيب، إذ إن كل ما ورد في تقريره اعتمد على شهادات للنزلاء، دون أن يقف على أي وجه من اوجه هذه الممارسات، وأقول مرة أخرى إنه لا يمكن لتصرفات معزولة لأشخاص معينين أن تكون ذريعة لإدانة بلد بأكمله، فكل واحد يبقى مسؤولا عن تصرفاته، وأنا أتحمل المسؤولية لما أقول إن المغرب بخير، مقارنة بالمغرب الذي بدات فيه تحمل المسؤولية قبل عشرات السنين من الآن.**

وأنا حين قررت فتح المؤسسات السجنية أمام المبعوث الأممي، وقبله في وجه البرلمانيين والمؤسسات والجمعيات الحقوقية، كنت مقتنعا بأن الأوضاع الموجودة داخل السجون لا تسيء إلى المغرب بأي شكل من الأشكال، والدليل أن ما ورد في تقرير المبعوث الأممي كان بالاعتماد على شهادات المعتقلين فقط دون أي أدلة مادية، وأنا مصر على مواصلة فتح أبواب السجون أمام من يريد ذلك، بشرط أن يتوفر على النية الحسنة والتجرد، وليس السعي إلى التلفيق والتصريح بما هو غير حقيقي وغير واقعي.

– ألا ترى بأن الوقت حان لترك منصبك على رأس المندوبية السامية للسجون، خاصة أن هذا المطلب ترفعه العديد من الجمعيات الحقوقية، التي تتهمك بإيصال السجون إلى مستوى غير مسبوق من السوء؟

● **أنا على العكس من ذلك أقول إن السجون المغربية في عهد مندوبية السجون، وليس في عهد حفيظ بنهاشم كشخص، بلغت مستوى جيدا، بل أحسن بكثير مما كانت عليه في السابق، أما فيما يخصني شخصيا، فاعتبر نفسي خادما للوطن، وخادما لجلالة الملك، وخادما أيضا للمواطن المغربي، وأمر ذهابي ليس بيدي، بل بيد وطني وملكي.**

– كانت المندوبية طرفا في اتفاق 25 مارس الذي أطلق بموجبه سراح مجموعة من شيوخ السلفية الجهادية، لكن الاتفاق عرقل بسبب أحداث الشغب التي شهدتها مجموعة من السجون. هل كان للمندوبية أي دور في إيقاف هذا المسلسل؟

● **أول شيء أن المندوبية العامة ليست لها الصفة ولا القدرة على أن تضغط من أجل أي شيء في هذا الملف، وفي حال ما اعتقدنا في إمكانية امتلاكنا مثل هذه القدرة فإن ذلك سيكون غرورا من قبلنا. الأمر الثاني هو أن أحداث الشغب التي شهدها سجن سلا من طرف سجناء سلفيين تابعها الجميع، وهم حاولوا مخاطبة الخارج بشكل يسيء إلى البلاد، خاصة على شاشة قناة الجزيرة وغيرها من القنوات، رغم أننا حاولنا تنبيهم عن محاولاتهم تلك.**

المسالة الأخرى التي اود التاكيد عليها هنا هي أنه لا توجد أي اتفاقية مع السجناء السلفيين، واطالب كل من يتوفر على نسخة من هذه الاتفاقية أن يخرجها للرأي العام الوطني. هم يزعمون بأن الاتفاق وقعت عليه انا والسيد لبديدي، إضافة إلى السيد وزير العدل مصطفى الرميد والسيد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولا أحد من هؤلاء يقر بوجود مثل هذا الاتفاق، بل إن إطلاق سراح الشيوخ الذين تحدثت عنهم كان بعفو ملكي سام، ولم يكن بيد أي احد منا.

– وما موقع المندوبية في الجهود المبذولة حاليا من اجل طي ملف السلفية الجهادية نهائيا، خاصة بعد تأسيس هيئة للحوار والمراجعة، وقيام بعض الأحزاب بمحاولة حل هذا الملف؟

● **نحن لا نملك أي صفة لنقوم باي دور في هذا الملف، لكن يبقى علينا كإدارة أن نسهل مهام زيارة السجون لمن يطلب منا ذلك في إطار القانون، كما أن مهمتنا تقتصر على تسيير القطاع وليس وضع سياسة لتدبيره، والتي تظل من اختصاص جهات أخرى، وهي مسالة معروفة للجميع ولا تخفى على أحد.**

– هل هناك اهتمام خاص من المندوبية بأصحاب المراجعات الفكرية من السلفيين ممن لا يزالون داخل السجون، في أفق التمهيد للإفراج عنهم وإدماجهم في المجتمع؟

● **نحن مسؤولون عن تسيير قطاع ضمن الإدارة المغربية، ولا نفرق بين سجين وآخر، فكل السجناء لدينا يعاملون على قدم المساواة وبالطريقة التي يقرها القانون، وأنا أرفض أن تكون هناك امتيازات لأي جهة كيفما كانت، بما في ذلك ما يسمى «الخلوة الشرعية»، بالنسبة للسلفيين، والتي لا وجود لها في القانون، والتي أؤكد بالمناسبة أنها لم تعد موجودة في أي سجن من سجون المملكة، وإلا لاحتجنا لبناء عشرات الفنادق فقط من أجل الاستجابة لمطالب هؤلاء في الخلوة الشرعية، خاصة أن منهم من هو متزوج من أكثر من امراة واحدة.**

– لماذا لم يتم إدخال العلماء، في الحوار مع معتقلي السلفية الجهادية، خاصة أن الاشكال يتمثل في سوء تفسير النص الشرعي، الذي يمكن أن يصححه هؤلاء العلماء؟

● **نحن لدينا اتفاق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، حيث تكلف علماء من المجالس العلمية بإلقاء دروس في السجن لجميع النزلاء وليس لفئة دون أخرى، أما فيما يخص خطاب المراجعات الذي يقوم بها هؤلاء الأفراد فهم يتوجهون به إلى مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولا دخل للمندوبية في هذا الجانب، لأنه يبقى بعيدا عن اختصاصاتها.**

– أطلق مؤخرا ياسين مخلي، رئيس نادي القضاة، تصريحات يقول فيها إن هناك سجونا إدارية لا تخضع لسلطة القضاة، ما هو ردك على هذا التصريح؟

● **أؤكد مرة أخرى أنه لا وجود لسجون خارج سلطة المندوبية العامة لإدارة السجون، وكلها بدون استثناء تدخل تحت مسؤولية المندوبية بحكم القانون، اللهم مخافر الشرطة القضائية في الأمن والدرك، التي**

تقرير المبعوث الأممي الخاص بالتعذيب اعتمد على شهادات للنزلاء دون أن يقف على أي وجه من أوجه هذه الممارسات

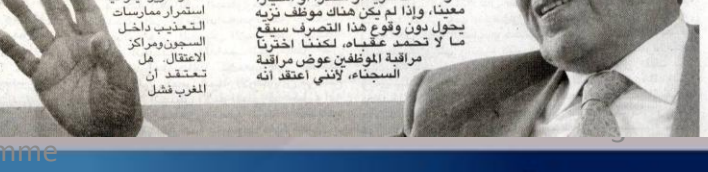

تعتبر مخافر للحراسة النظرية، وآخر عهد لهذه السجون في المغرب كان أيام الاستعمار الفرنسي، حيث كانت تخضع لسلطة القياد والباشوات، الذين كانت لهم صفة ضباط الشرطة القضائية، وكان بإمكانهم اعتقال المواطنين وتقديمهم إلى المحاكم، كما أن هذه السجون الإدارية كانت تحرسها القوات الاحتياطية.

– وما رأيك فيمن يدعون إلى إدماج مندوبية السجون في وزارة العدل؟

● أقول لهم إن هذا الأمر ليس بأيديهم ولا بيدي أنا أيضا، لأن قرار إحداث المندوبية كان قرارا ملكيا ساميا، وأسباب هذا القرار معروفة للجميع، أما عني شخصيا فأكرر بأني خادم لوطني ولملكي، وأينما اختار جلالته أن يضعني سأكون رهن إشارة جلالته، إما بإشرافي على قطاع آخر، أو بقرار إحالتي على التقاعد.

– على ذكر التقاعد، بعض المنظمات الحقوقية تدعو إلى تنحيتك من منصبك بحجة أنك تجاوزت السن القانونية للتقاعد

● هذا صحيح، ولست أنا الوحيد الذي تجاوز سن التقاعد في المندوبية، لكننا لا نخضع لقانون الوظيفة العمومية في هذا الباب، لأننا معينون بظهير ملكي، ومسألة إحالتنا على التقاعد هي فقط بيد جلالة الملك، ثم إننا نرى أننا لا زلنا قادرين على العطاء والبذل لبلدنا، لذلك لا نريد أن نحرمه من خبراتنا العملية التي اكتسبناها بفضل سنين طويلة من العمل.

أما بالنسبة لمن يقول إنني أنتمي إلى العهد القديم ولا أصلح لإدارة المؤسسة في العهد الجديد، فأنا أقول لهم إن وجودي على رأس هذه المؤسسة خير جواب لكم، مشفوعا بالمشاريع التي أنجزتها برفقة الطاقم العامل معي، أحب من أحب وكره من كره، ونحن سنستمر جنودا في خدمة هذا الوطن وملكه وشعبه، إلى جانب مجموعة من جنود الخفاء الذين لا يعرف عنهم المغاربة الكثير، وكنت أتمنى فعلا أن يكون أصحاب هذا الكلام قد أسدوا للوطن نفس الخدمات التي أسديتها له.

–هل توجد سياسة من أجل تشبيب أطر المندوبية؟

● كل الأطر المشتغلة بالمندوبية من الشباب، ولم يبق من جيل «الشياب» سواي (يضحك)، حيث أحرص كل سنة على إدماج ما يقارب ألفا من حملة الشواهد العليا في صفوف المندوبية، وقد أصبح الشباب يشكلون ما يفوق 55 في المائة من موظفي المندوبية.

«ماذا بعد تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن وضعية السجون»

■ التجديد

بنهاشم

– يجب محاسبة المسؤولين عن هذه التجاوزات الخطيرة وإصلاح ما يمكن إصلاحه في أسرع الآجال..

ضد التعذيب والممارسات اللاإنسانية داخل السجون

على هامش تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

محمد أبو الربيع

بصدور تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء حول واقع وأوضاع السجون المغربية، يكون المغرب قد قطع شوطا مهما في مجال تصحيح مقاربة الدولة فيما يتعلق بالمؤسسات السجنية.

التقرير ومن خلال ما تضمنه من حقائق ومعطيات ومعلومات، تكشف الواقع المؤلم للسجون المغربية، يعكس موقفا شجاعا من طرف الدولة، وجوابا على كل الانتقادات المشروعة للفاعلين الحقوقيين الذين طالما طالبوا بالكشف عن حقيقة الأوضاع داخل المؤسسات السجنية.

ويمكن القول إن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو إضافة نوعية وحلقة جديدة في مسلسل إصلاحي متواصل، يروم تكريس مبادئ وثقافة حقوق الإنسان داخل الترسانة القانونية والإدارية، التي تتحكم في تدبير المؤسسات السجنية وملاءمتها مع المواثيق والاتفاقيات الدولية، وتصحيح الأخطاء ومعاقبة المسؤولين عن الممارسات اللاإنسانية بحق السجناء، التي تشوه صورة المغرب كبلد قطع أشواطا مهمة في مجال الإصلاحات الدستورية والسياسية والحقوقية.

لقد حقق المغرب بالفعل خطوة هامة على درب القطع مع كل الممارسات المتعارضة مع حقوق الإنسان والمتناقضة مع روح دولة الحق والقانون ومقتضيات الدستور في هذا الشأن، التي تنضاف إلى القرارات التاريخية التي اتخذها جلالة الملك مباشرة بعد توليه العرش، لترسيخ أركان العهد الجديد والتي تمثلت أولا في تأسيس «هيئة الإنصاف والمصالحة» لتعويض ضحايا سنوات الرصاص، وإعادة هيكلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قبل أن يتحول إلى مجلس وطني ذي صلاحيات تقريرية، ثم إحداث مجلس الوسيط ليحل محل ديوان المظالم. ناهيك عن التعديلات المهمة التي مست عددا من القوانين ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان والقضاء والعدالة.

إن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي هو هيئة رسمية، وبما تضمنه من اعتراف بحصول تجاوزات خطيرة وممارسات غير إنسانية واعتداءات جسدية في حق السجناء، يضع حدا لكل الأقاويل حول المقاربة السليمة التي ينهجها المغرب في تدبير مجال حقوق الإنسان، حيث بالرغم من انتقادات بعض الجهات الدولية وكذا بعض الأطراف الحقوقية المغربية، الموجهة للدولة المغربية، يتبين اليوم أن المغرب لديه من الشجاعة ليعترف بوجود ممارسات وتجاوزات من بعض مسؤولي وأعوان الإدارة السجنية، تفعيلا لمضمون الدستور والتزاما بكل الاتفاقيات الدولية التي وقعها التي تحرم التعذيب وتدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

إن ما جاء به التقرير من معطيات صادمة للرأي العام الوطني، يضع الحكومة والبرلمان وكافة القوى الحية بالبلاد على المحك ويتطلب من الجميع التحرك بسرعة لتنزيل الدستور وإعمال القانون وفرض احترامه وتطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وتصحيح الاختلالات الخطيرة في تسيير المؤسسات السجنية ومعاملة السجناء، طبقا للقانون وفي إطار احترام حقوق الإنسان.

إن ما عاشته السجون المغربية من ممارسات لاإنسانية بحق العديد من السجناء مثل الضرب والتجريد من الملابس وتغليب مقاربة أمنية ضيقة تنتهك حقوق السجناء، يجب أن يوضع له حد، ما دامت بلادنا قد أعلنت التزامها أمام المجتمع الدولي بتطبيق كل الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، وملاءمة قوانينها مع القيم الكونية الداعية إلى تكريم الإنسان واحترام آدميته.

Rapport

L'enfer des prisons décrié par le CNDH

Traitements cruels, inhumains et dégradants : le rapport publié le 30 octobre par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur les prisons au Maroc brosse un portrait peu reluisant des établissements pénitenciers du pays. Coups de bâton et de tuyau, suspension à l'aide de menottes, coups administrés sur la plante des pieds, gifles, pincements à l'aide d'aiguilles, brûlures..., le CNDH pointe du doigt également l'absence de contrôles et d'inspections efficaces. La situation des femmes détenues est encore plus catastrophique subissant des «traitements cruels et dégradants» autant dans les postes de police qu'en prison.

من يوم لآخر

أثبت المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه بالفعل مؤسسة محترمة وذات مصداقية، وهو يضع التقرير الجارح حول نوعية السجون في المغرب. فلم نقرأ ذلك النوع من التقارير التي تريد أن تقدم الحقيقة تحت أصباغ كثيرة بدون قولها. فهو تقرير حقوقي بامتياز انتصر أولا وأخيرا لإنسانية السجين وكرامته، منتقدا في ذلك سلوكات وسياسات ، ليست دائما إرادية تنتهك هذه الكرامة وتحط من هذه الإنسانية.

إن هذا ما يؤكد فعلا أن المصداقية تأتي من الحقيقة مهما كانت قاسية.

ونحن بالفعل نحتاج لأن يتكرس المجلس كآلية حقوقية ذات بعد وصيت دوليين، وكمخاطب داخلي وخارجي في المجال الحقوقي. لا سيما وأن من بين أعضائه مناضلين ذاقوا مرارة السجن والتعذيب، وخبروا معنى المس بالكرامة والسلامة الجسدية والمعنوية والأدبية أيضا للسجين.

وبهذا فالمجلس سيكون قد حقق شيئا أساسيا للمغرب وللحقوق في المغرب، بوضع تقارير جدية وذات مصداقية، ويمكن أن تكرسه كمخاطب حقوقي من الدرجة الأولى..

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشيد بجهود مندوبية السجون على مستوى البنايات السجنية ويسجل استمرار إعمال السياسة الأمنية على حساب أمن السجناء

الرباط 30 أكتوبر 2012 /ومع/ سجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ب "استحسان المجهودات التي تقوم بها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في مجال إصلاح وترميم البنايات السجنية وتشييد أخرى" ، ملاحظا في نفس الوقت "استمرار ترجيح إعمال السياسة الأمنية على حساب أمن وأمان السجناء ".

ونوه المجلس في تقرير له حول وضعية السجون والسجناء تحت عنوان "أزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء"، قدمه في ندوة صحفية ، اليوم الثلاثاء بالرباط ، بجهود المندوبية العامة لإدارة السجون في مجال محاربة الفساد داخل السجون وإصدار قرارات تأديبية في حق المتورطين، مشيرا بالمقابل إلى "استمرار اتخاذ تدابير تأديبية دون احترام مبدأ التدرج وتناسب الفعل مع درجة العقوبة وضعف رقابة فعلية ومستمرة من طرف الآليات الرقابية سواء في شقها الإداري أو القضائي".
وتوقف التقرير على مجموعة من "التجاوزات داخل السجون موضوع الزيارة يقترفها بعض موظفي المؤسسات السجنية في حق النزلاء كالضرب والمعاملة القاسية والمهينة لكرامة البشر، وهو ما يشكل، بحسب التقرير، خرقا للقوانين المنظمة للمؤسسات السجنية ولكل الأعراف الدولية ذات الصلة".

كما سجل التقرير تمادي تعرض السجناء والسجينات لسوء المعاملة من طرف بعض أطر وموظفي المندوبية، مع ضعف إعمال وسائل البحث والتحري في الشكايات ذات الصلة التي يتقدم بها المعتقلون في مواجهة بعض الموظفين أو تلك التي تصل إلى الرأي العام عبر وسائل الإعلام أو تقارير الجمعيات، علاوة على الغلو في استعمال السلطة التقديرية في تفسير أفعال وتصرفات المعتقلين وتكييفها على أساس أنها تهدد أمن المؤسسة والتعسف في استعمال الترحيل الإداري كوسيلة للتأديب في مواجهة المعتقلين وعدم احترام التدرج في إيقاع العقوبة التأديبية وضعف تفعيل آليات الرقابة والتفتيش من أجل القضاء على مظاهر الفساد التي تعرفها بعض المؤسسات السجنية وغياب مقاربة إدماجية في التعاطي مع الخدمات وبرامج التربية والتكوين.

أما على مستوى عدالة الأحداث، فقد لاحظ التقرير أن المغرب " يحترم جل التوجهات الواردة في اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ والقواعد التوجيهية ذات الصلة وضمنها في مقتضيات قانون المسطرة الجنائية التي تعتمد مقاربة حمائية بخصوص معالجة وضعية الأحداث في نزاع مع القانون".
إلا أن التقرير سجل في الوقت نفسه عدم وجود شرطة أو مخافر متخصصة في البحث في قضايا الأحداث، واعتماد الاحتفاظ بالحدث كقاعدة وليس استثناء بجميع المخافر، وعدم وجود نواب لوكيل الملك مختصين في قضايا الأحداث، وعدم إخبار الأولياء بالتدبير المتخذ في بعض الحالات وقلة اللجوء إلى مساطر الصلح في الجنح التي يرتكبها الأحداث وضعف الاستجابة لملتمسات التسليم للأولياء أو تغيير الإيداع بالسجن بتدبير آخر من طرف القضاة أو المستشارين المكلفين بالأحداث.

وعلى مستوى عدم تفعيل القوانين والمساطر، سجل التقرير أنه على الرغم من نقاط القوة على مستوى التشريع الجنائي، فإن عدم تطبيق بعض المقتضيات القانونية أو تدبيرها وتنفيذها في غياب رقابة حقيقية ومتابعة فعالة من طرف أجهزة الرقابة القضائية التابعة لوزارة العدل والحريات والرقابة الإدارية المتمثلة في اللجان الإقليمية يؤدي بالمساس بحقوق السجناء بمختلف فئاتهم.
وفي هذا الصدد، اعتبر المجلس أن الاستعمال المفرط للاعتقال الاحتياطي يعد، وبشكل مباشر، المسؤول عن ظاهرة الاكتظاظ، وأن البطء في إصدار الأحكام يعد هو الآخر مساسا بضمانات المحاكمة العادلة المنصوص عليها في القانون، مسجلا أيضا عدم تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بالافراج المقيد بشروط، مع صعوبة تنفيذ هذه المقتضيات.

وتوقف التقرير كذلك عند عدم اعتماد آليات الرقابة القضائية بشكل فعال بالرغم من تنصيص قانون المسطرة الجنائية على زيارة المؤسسات السجنية من طرف رئيس الغرفة الجنحية أو من ينوب عنه مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، ملاحظا في هذا المقام أن أغلب السجون لم تتم زيارتها من قبل رئيس الغرفة الجنحية خلال سنة 2011.
أما على مستوى باقي الفئات الهشة الأخرى كالمصابين بالأمراض العقلية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين أو المصابين بأمراض مزمنة، فقد سجل التقرير أن النساء، ولاعتبارات سوسيو ثقافية، يعانين بدرجة أكبر من المعاملة المهينة والحاطة من الكرامة، بدءا من مخافر الشرطة وانتهاء بالسجن من طرف بعض المشرفات على المعاقل الخاصة بهن.

من جهة أخرى، اعتبر التقرير، على مستوى الاختلالات التشريعية، أن بناء سجون جديدة أو الزيادة في الطاقة الاستعابية لسجون قائمة " لا يمكن أن يكون وحده حلا مناسبا لإصلاح وضعية السجون وتحسين وضعية السجناء، بل أن الأمر يستوجب أيضا إصلاح منظومة السياسة الجنائية وكل التدابير المواكبة لذلك".

وأشار التقرير إلى أن ظاهرة الاكتظاظ تبقى من بين أبرز الاشكالات التي تعاني منها المؤسسات السجنية، معتبرا أن معالجة أوضاع السجون والسجناء يتطلب إصلاحا قانونيا وقضائيا يجب أن يكونا في قلب القضايا الكبرى التي يتناولها الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة.
وفي هذا الصدد، سجل التقرير مجموعة من الاختلالات المرتبطة بتطبيق قانون المسطرة الجنائية كمحدودية وعدم فعالية الدور المنوط بقاضي تنفيذ العقوبات وصعوبة حصول المكرهين على شهادة تثبت عوزهم وعدم اعتماد التشريع الجنائي الحالي على نظام العقوبات البديلة عن العقوبات السالبة للحرية، خصوصا في الجنح التي لا تتعدى العقوبة الحبسية فيها خمس سنوات.

وخلص التقرير إلى أن الملاحظات والخلاصات المتعلقة بأوضاع السجون والسجناء تحيل على ضرورة وضع استراتيجية تعتمد على مقاربات مندمجة ترتكز أساسا على سياسة جنائية واضحة وسياسة تدبيرية فعالة، مشيرا إلى أن ذلك يبقى رهينا بوضع سياسة مالية أيضا تنطلق من تحديد المتطلبات وتخصيص الاعتمادات المالية الضرورية.
وبغرض إعداد هذا التقرير قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف ربوع المملكة ، وذلك خلال الفترة ما بين 31 يناير و19 يونيو 2012 .

واضاف أن المجلس اعتمد في إعداد هذا التقرير مقاربة تشاركية من خلال قيامه بزيارات للمؤسسات السجنية انطلاقا من منهجية تتلاءم مع تقنيات الزيارات المتعارف عليها دوليا، وكذا مقاربة حقوقية اعتمدت في مرجعيتها على كل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية ذات الصلة بأوضاع السجون ووضعية السجناء.

ويتضمن التقرير 100 توصية تنقسم إلى شقين، الأول يخص المدى القريب ويتضمن توصيات مرفوعة إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات وكل المتدخلين الأساسيين (البرلمان ووزارة الداخلية) ومنظمات المجتمع المدني، والشق الثاني يرتبط بالمدى البعيد يهم التحسيس وإثراء الفكر والحوار وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء... بالإضافة إلى توصيات هامة أخرى من شأن تفعيلها النهوض بوضعية السجون والسجناء وحماية حقوقهم.

ويعد هذا ثاني تقرير موضوعاتي يصدره المجلس بعد تقريره المتعلق بالصحة النفسية وحقوق الانسان، وذلك في إطار الصلاحيات المنوطة بالمجلس، لاسيما تلك المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز باعتبارها من بين أهم هذه الآليات التي تروم تعزيز مجال مراقبة أوضاع السجون وحماية حقوق السجناء.

وقال السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في كلمة تقديمية للتقرير إن مؤسسته توخت في إعداد هذا التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات

المجلس الوطني لحقوق الانسان يدعو المندوبية العامة لإدارة السجون إلى محاربة كل "الممارسات غير السليمة التي يعاني منها السجناء "

الثلاثاء/30 أكتوبر 2012/ومع/ دعا المجلس الوطني لحقوق الانسان، اليوم الثلاثاء بالرباط، المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج إلى محاربة كل الممارسات غير السليمة التي يعاني منها السجناء والاستفادة من حقوق أقرها لهم القانون ".

وأوضح المجلس، في تقرير له حول وضعية السجون والسجناء تحت عنوان "أزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء"، قدمه في ندوة صحفية، اليوم الثلاثاء بالرباط، أنه يتوجب على مندوبية السجون " محاربة كل الممارسات غير السليمة، من ابتزاز ورشوة وتهديد ، التي يعاني منها السجناء والسجينات في مقابل الاستفادة من حقوق أقرها لهم القانون" من قبيل الزيارة واستعمال الهاتف والعلاج خارج السجن.

ودعا المجلس ، في إطار التوصيات الموجهة إلى المندوبية ، إلى تسهيل ولوج جمعيات المجتمع المدني الى المؤسسة السجنية وتوسيع الشراكة معها، واتخاذ تدابير خاصة لحماية بعض الفئات الهشة في صفوف السجناء.

كما دعاها إلى الأخذ بعين الاعتبار الولوجيات المخصصة للسجناء في وضعية إعاقة في تصاميم بناء المؤسسات السجنية الجديدة ، والقيام بالإصلاحات والترميمات الضرورية في السجون المترهلة وغير المصانة وكذا تعزيز الموارد البشرية والزيادة في عدد الأطباء وتوفير ما يكفي من الأدوية بالمؤسسات السجنية.

وبخصوص الموارد البشرية، تضمنت توصيات المجلس الوطني الموجهة الى المندوبية توفير الأطر الموظفة حسب معدل التأطير المعمول به دوليا بقياس حارس لكل 3 سجناء ، وتأهيل موظفي المؤسسات السجنية وتقوية قدراتهم في التكوين في مجال حقوق الانسان فضلا عن خلق تعويضات جزافية عن السكن الوظيفي لفائدة العاملين في المؤسسات السجنية الذين لا يتمتعون بالسكن الوظيفي.

وعلى مستوى الأنشطة الرياضية والترفيهية وممارسة الشعائر الدينية ، أوضح المجلس أنه يتعين على المندوبية ايلاء أهمية أكبر للأنشطة الاجتماعية والترفيهية والرياضية لفائدة النزلاء وتوفير فضاءات للعبادة بجميع المؤسسات السجنية.

وحث المجلس المندوبية على تشجيع مبادرات المجتمع المدني من أجل تنفيذ قوافل طبية لفائدة مرضى المؤسسات السجنية وقيام وزارة الصحة بحملات طبية تعقيمية لمكافحة الامراض الجلدية داعيا الى تنظيم حملات تحسيسية في اوساط السجناء حول خطورة الامراض المعدية.

وفي الجانب المتعلق بالتعليم والتكوين المهني، ذكر المجلس أنه يتوجب على المندوبية تعزيز التعاون مع وزارة التربية الوطنية ووزارة التشغيل والتكوين المهني ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء في مجال التربية والتكوين وكذا مع باقي الفاعلين المعنيين إلى جانب عدم تقييد الحق في التعليم والتكوين والقيام بحملات تحسيسية في أوساط النزلاء بهذا الشأن.

كما أعاد المجلس التأكيد على توصياته السابقة بشأن تحقيق المساواة في التعامل مع السجناء وإعمال مقتضيات المادتين 3 و 4 من المرسوم التطبيقي للقانون 23.98 ، مشددا على توصيته السابقة القاضية باحترام القانون وتمتيع جميع السجناء من الفترة المخصصة للتعرض لأشعة الشمس والفسحة يوميا.

كما حملت توصيات المجلس محاور تتعلق بعمل السجناء والنظافة والاستجمام ، والأغطية والأفرشة والألبسة ، والاتصال بالعالم الخارجي.

وبغرض إعداد هذا التقرير قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف ربوع المملكة ، وذلك خلال الفترة ما بين 31 يناير و19 يونيو 2012.

واعتمد المجلس في إعداد هذا التقرير مقاربة تشاركية من خلال قيامه بزيارات للمؤسسات السجنية انطلاقا من منهجية تتلاءم مع تقنيات الزيارات المتعارف عليها دوليا، وكذا مقاربة حقوقية اعتمدت في مرجعيتها على كل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية ذات الصلة بأوضاع السجون ووضعية السجناء.

ويتضمن التقرير 100 توصية تنقسم إلى شقين، الأول يخص المدى القريب ويتضمن توصيات مرفوعة إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات وكل المتدخلين الأساسيين (البرلمان ووزارة الداخلية) ومنظمات المجتمع المدني، والشق الثاني يرتبط بالمدى البعيد يهم التحسيس وإثراء الفكر والحوار وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء... بالإضافة إلى توصيات هامة أخرى من شأن تفعيلها النهوض بوضعية السجون والسجناء وحماية حقوقهم.

ويعد هذا ثاني تقرير موضوعاتي يصدره المجلس بعد تقريره المتعلق بالصحة النفسية وحقوق الانسان، وذلك في إطار الصلاحيات المنوطة بالمجلس، لاسيما تلك المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز باعتبارها من بين أهم هذه الآليات التي تروم تعزيز مجال مراقبة أوضاع السجون وحماية حقوق السجناء.

وقال السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في كلمة تقديمية للتقرير إن مؤسسته توخت في إعداد هذا التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير

02/11/2012 Conseil national des droits de l'Homme 11
www.cndh.org.ma

تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول السجون والسجناء سيكون موضوع دراسة من قبل القطاعات الوزارية المعنية (السيد مصطفى الخلفي)

01.11.2012

الرباط 01 نونبر 2012/ومع/ قال السيد مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، اليوم الخميس بالرباط، إن التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول السجون والسجناء، سيكون موضوع دراسة من قبل القطاعات الوزارية المعنية.

وأبرز السيد الخلفي، خلال لقاء مع الصحافة عقب الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة؟ أن المغرب بعد المراجعة الدستورية أقر حقوقا وواجبات والتزامات تهم المعاملة الكريمة للسجناء واعتماد سياسات إصلاحية فعالة وناجعة مضيفا أن هذا الموضوع يمثل أحد انشغالات العمل الحكومي.

وبعدما وصف التقرير ب"الهام"، أكد السيد الخلفي أنه على إثر هذه الدارسة سيتم اتخاذ الخطوات اللازمة المرتبطة بذلك.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد قدم مؤخرا تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء بعنوان "أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء" والذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي للمجلس بعد الذي أنجز حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان.

وأكد المجلس أن هذا التقرير يأتي في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له؟ خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز، وأنه توخى في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

وأوضح أنه من أجل إعداد هذا التقرير قام فريق المجلس بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف ربوع المملكة؟ وذلك في الفترة ما بين 31 يناير و19 يونيو الماضيين؟ مشيرا إلى أن اللجان الجهوية للمجلس تابعت زيارة باقي السجون.

حفيظ بنهاشم .. تلميذ البصري وسجّان المملكة الأول

الخميس 01 نونبر 2012

"لكمة" أخرى تعرض لها المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج في المغرب، حفيظ بنهاشم، من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تقرير تم عرضه، الثلاثاء المُنصرم، ضمن ندوة صحفية، بسط فيها صورة قاتمة عن أوضاع السجون بالمغرب.

التقرير الذي يعتبر بمثابة صفعة أخرى على خد بنهاشم، بعد كل الانتقادات التي يتعرض لها، أكد أن "سوء معاملة السجناء واستمرار التجاوزات داخل سجون المملكة مازال موجودا من خلال الضرب بالعصا والأنابيب البلاستيكية، والتعليق بواسطة الأصفاد في أبواب الزنازين لمدة طويلة، واستعمال الفلقة وغرز الإبر والصفع والكي والركل بالأرجل والتجريد من الملابس على مرأى من السجناء".

يأتي انتقاد بنهاشم ليزيد من متاعب الرجل الذي تُوجّه له سهام النقد المتوالية بسبب أوضاع السجناء، والاكتظاظ التي تعرفه سجون المملكة، وفشله في تدبير "أزمة" الإضرابات المتواصلة عن الطعام للسلفيين الذين أحرجوا أكثر من مرة تلميذ الراحل إدريس البصري.

حفيظ بنهاشم، أو "مولاي عبد الحفيظ" كما كانوا ينادونه في منطقته "بُوفكران" بضواحي مدينة مكناس، عاد لواجهة الأحداث بعد أن ظن الجميع أن الرجل قد "استُهْلك" عند دار المخزن، وأن الملك محمد السادس أبعده من إدارة الأمن الوطني التي تولاها ما بين 1997 و2003 ليزيل آخر مسامير الراحل إدريس البصري من وزارة الداخلية. غير أن الهروب الهوليودي لتسعة سجناء سلفيين من سجن القنيطرة بتاريخ 7 ابريل 2008، أعاد بنهاشم من رماده ليولد من جديد بعد أن عيّنه الملك محمد السادس يوم الثلاثاء 29 أبريل 2008 مندوبا عاما لـ"إدارة السجون وإعادة الإدماج" التي تخلصت لأول من مرة من وصاية وزارة العدل، وأصبحت تابعة بشكل مباشر إلى سلطة الوزير الأول.

وقبل أن ينال الرجل هذا المنصب، خاض بنهاشم صراعا كبيرا مع عدوه الأول الجنرال حميدو لعنيكري الذي كان يرأس، حينها، مديرية مراقبة التراب الوطني المعروفة اختصارا بـ DST بعد أن توالت انتقادات الأخير لطريقة تدبير ابن منطقة بوفكران للشأن الأمني في العديد من هوامش المدن المغربية، حتى بات بعضها غير متحكم فيه، حسب الانتقادات التي كان يُوجهها العنيكري لابن مدينته، قبل أن تأتي تفجيرات 16 ماي 2003 بالدار البيضاء لتهز من عرش سليل آل بنهاشم المزداد سنة 1936 وتطيح به فاسحا المجال لعدوه الأول حميدو لعنيكري ليتولى دفة قيادة إدارة الأمن الوطني في المملكة الشريفة.

منذ ذاك الوقت وبنهاشم الحاصل على وسام العرش سنة 1994 من درجة قائد ظل متواريا عن الأنظار، حتى ظن البعض أن الرجل دخل إلى "ذاكرة النسيان"، قبل أن تنفُضَ أحداث سجن القنيطرة الغبار عنه، ليعود إلى الواجهة، ويتصدر عناوين الصحف، ويصبح الشغل الشاغل للمنظمات الحقوقية الوطنية والدولية.

"تعذيب، وانتهاك لحقوق الإنسان، وممارسة لا إنسانية، وتنكيل بشرف السجناء، واكتظاظ، وأمراض معدية.." هذه هي حال سجون بنهاشم، حسب المنظمات الحقوقية التي تبني تقاريرها على تصريحات السجناء أنفسهم. حتى أن الشيخ عمر الحدوشي المحسوب على التيار السلفي طالب بحبس المدير العام لإدارة السجون، حفيظ بنهاشم، بعد كل ما تعرض له من تعذيب وتنكيل بكرامته طيلة مدة سجنه، هذا في الوقت الذي اتهمته الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بـ"التعتيم عن الجرائم المرتكبة من طرفه سواء لما كان مسؤولا ثانيا بوزارة الداخلية في عهد الوزير إدريس البصري، أو أثناء تقلده لمسؤولية المندوب العام لإدارة السجون".

غير أن بنهاشم، يواجه كل هذه "الضربات" المتوالية التي يتلقاها، تارة بهدوء أعصاب استثنائي، وفي أحايين أخرى يكشر على أنيابه فاقدا أعصابه في وجه بعض المنظمات كما كان حاله مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أو مع منظمات أخرى كال لها العديد من الاتهامات من بينها العمالة للخارج.

لكن الثابت، عند كل المهتمين بواقع السجون المغربية، أن السجّان الأول بالمغرب الذي قيل إنه جاء ليطبق مقاربته الأمنية من أجل ضبط السجون المغربية التي تغلي من الداخل، فشل في "ترويض" السلفيين، كما فشل في تحسين صورة سجون المملكة التي أصبحت وفق تعبير ذات المهتمين "مقابر" جماعية لمساجين أحياء.

100 توصية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل حماية حقوق السجناء بالمغرب

02/11/2012

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ندوة صحفية قدم من خلالها تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء المعنون ' بأزمة السجون مسؤولية مشتركة وذلك'يوم الثلاثاء 30 أكتوبر من الشهر الفارط بمقره المركزي بالرباط.

ويأتي إصدار هذا التقرير، الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي يصدره المجلس بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

وقد توخى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها. واعتمد المجلس في إعداد هذا التقرير مقاربة تشاركية في القيام بالزيارات انطلاقا من منهجية تتلائم مع تقنيات الزيارة المتعارف عليها دوليا...ومقاربة حقوقية اعتمدت على كل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية والتنظيمية الوطنية ذات الصلة بأوضاع السجون ووضعية السجناء.

ويتضمن التقرير خلاصات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تدبير المؤسسات السجنية وتسييرها، تفعيل القوانين والمساطر، عدالة الأحداث، النساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية. وتضمن التقرير كذلك 100 توصية تنقسم إلى شقين، الشق الأول يخص المدى القريب ويتضمن توصيات مرفوعة إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات وكل المتدخلين الأساسيين (البرلمان ووزارة الداخلية) ومنظمات المجتمع المدني، والشق الثاني يرتبط بالمدى البعيد يهم التحسيس وإثراء الفكر والحوار وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء... بالإضافة إلى توصيات هامة أخرى من شأن تفعيلها النهوض بوضعية السجون والسجناء وحماية حقوقهم. وللإشارة، قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف ربوع المملكة ، وذلك ما بين 31 يناير و19 يونيو2012 كما تابعت اللجان الجهوية للمجلس زيارة باقي السجون.

بنهاشم: تقرير اليازمي تحدث عن تعذيب غير ثابت وأدعوه إلى إعادة التقصي

1 نوفمبر, 2012

أكد حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج المغربية، إنه يقبل بالتقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول الممارسات التي تعرفها السجون المغربية، مع تشديده على أن لأحد بإمكانه إثبات تلك الممارسات على أرض الواقع.

ودعا بنهاشم إلى التأكد من تصريحات المعتقلين" التي بنيت على ماقيل، إنها ممارسات للتعذيب"، تقع داخل المؤسسات السجنية، والتقرير ذاته يؤكد أن هذه الحالات التي وردت على لسان المعتقلين حالات منعزلة، وليست ممنهجة من طرف المديرية".

وكشف في حديث أدلى به ليومية "المساء" في عددها الصادر نهار الغد، تحت عنوان" بنهاشم: تقرير اليازمي تحدث عن تعذيب غير ثابت وأدعوه إلى إعادة التقصي"، عن مجموعة الإجراءات الجديدة التي اتخذها من أجل تحسين ظروف عيش السجناء، من خلال بناء سجون جديدة والتخلي عن أخرى لم تعد صالحة، وتزويدها بمجموعة من المرافق الصحية والبيداغوجية.

واعتبر أن السجون في عهد المندوبية ستصل إلى مستوى لم يسبق لها أن بلغته، وأن ماقدمه لهذا القطاع يشفع له بالاستمرار على رأس المديرية، مشيرا إلى أن قرار رحيله ليس بيده ولابيد المطالبين بذلك، ولكنه بيد الملك الذي عينه بظهير ملكي.
وأكد بنهاشم أن "الخلوة الشرعية" بالنسبة للسلفيين لم تعد موجودة في أي سجن من سجون المملكة، وإلا "لاحتجنا لبناء عشرات الفنادق فقط من أجل الاستجابة لمطالب هؤلاء"، على حد قوله.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: تجاوزات غير إنسانية تسود بالسِّجون المغربية

سجّل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال ندوة صحفية عقدها صباح اليوم بالرباط، "استمرارَ إعمال السياسة الأمنية على حساب أمن وأمان السجناء، وعلى حساب تجنيبهم سوء المعاملة، عبر مجموعة من التجاوزات التي تُمارس من طرف بعض أطر وموظفي المؤسسات السجنية في حق النزلاء".

السجون المغربية: شتمٌ وصَفْع وكَيٌّ وتجريدٌ من الملابس...

التقرير الموضوعاتي الثاني للـ CNDH، والذي يهُم 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء، سلّط الضوء على خُروقات للقوانين المنظِّمة للمؤسسات السّجنية المغربية ولكل الصكوك الدولية ذات الصلة، مُتمثّلة في الضرب بالعصي والأنابيب البلاستيكية (التيو) والتعليق بواسطة الأصفاد في أبواب الزنازَن لمدة طويلة، واستعمال الفلقة وغرز الإبر والصفع والكي والركل بالأرجل والتجريد من الملابس على مرأى من السجناء، فضلا عن السب والشتم واستعمال عبارات تحط بالكرامة الإنسانية للسجين والسجينة.

وأشار ذات التقرير، إلى "غُلُوّ في تفسير أفعال وتصرفات المعتقلين وتكييفها على أساس أنها تهدد أمن المؤسسة، واتّباع سياسة العقاب الجماعي في حالة وقوع تظلمات جماعية أو تمرُّدات بالسجون، فضلا عن استعمال الترحيل الإداري بطريقة تعسفية كوسيلة للتأديب في مواجهة المعتقلين خاصة منهم معتقلو السلفية الجهادية".

كما سجّلت الوثيقة استمرار وجود أماكن لتعذيب السجناء في بعض المؤسسات السجنية، كـ "أوطيطة 1، عين قادوس، الجديدة، مركز الإصلاح والتهذيب بالدارالبيضاء-.."، مع عدم احترام التدرج في إيقاع العقوبة التأديبية، وضعف في تفعيل آليات الرقابة والتفتيش من أجل القضاء على مظاهر الفساد التي تعرفها بعض المؤسسات بتفاوت درجاتها.

السِّجينات: الحلقة الأضعف داخل مؤسسات بنهاشم

قال تقرير المجلس الوطني، إن النساء السجينات يعانين بدرجة أكبر من المعاملة المهينة والحاطّة من الكرامة بدء من مخافر الشرطة وانتهاء بالسجن من طرف بعض المشرفات على المعاقل الخاصة بهن، خصوصا اللواتي اعتُقلن بسبب "الفساد" أو الخيانة الزوجية. إضافة إلى معاناة مواليدهن أثناء مدة الاعتقال، وعدم توفر أماكنَ للحضانة وللترفيه للصغار، وأيضا اضطرارهن للتخلي عن أطفالهن بعد انتهاء المدة المسموح بها للاحتفاظ بأبنائهن.

من جهة أخرى لَفت المجلس الوطني إلى غياب الوُلوجيّات داخل المؤسسات السجنية، الأمر الذي يشكل عائقا أمام حرية حركة السِّجناء المعاقين حركيا أثناء الفسحة وعند استعمال مرافق النظافة، وأيضا غياب متخصصين في لُغَة الإشارات لتيسير التواصل مع السجناء من الصُّم والبكم.

التقرير رصد انتهاكات خاصة بسجناء أجانب، تقوم على التمييز على أساس اللون من طرف السجناء أنفسهم ومن طرف الإدارة أحيانا، بالإضافة إلى ضعف في التواصل والاتصال بالعالم الخارجي بل وانعدامه في بعض الحالات بسبب عائق اللغة وعدم التوفر على إمكانية الزيارة خصوصا بالنسبة للأفارقة جنوب الصحراء الذين لا يستطيعون الاتصال بسفارات بلدانهم.

CNDH..ما بين الحوار والمناظرة والبروتوكول

أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإطلاق حوار وطني واسع حول الأوضاع بالسجون، من خلال عقد مناظرة وطنية تشارك فيها كافة المكونات المجتمعية الحكومية وغير الحكومية للتشخيص المشترك لواقع المؤسسات السجنية، وبلورة مقترحات للإصلاح تهم السجون ومراكز الإصلاح والتهذيب الخاصة بالأحداث. إضافة إلى تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الرامية إلى المصادقة على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الخاص بمنع عقوبة الإعدام.

كما طلب المجلس من الحكومة المغربية تسريعَ مسلسل المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، وكذا التسريع بإحداث آلية وطنية مستقلة للوقاية من التعذيب طبقا لهذا البروتوكول.. إضافة إلى فتح نقاش عمومي واسع حول إحداث هذه الآلية على اعتبار أنها تشكل إلى جانب الزيارات إلى كل أماكن الاحتجاز العامة والخاصة دعامة أساسية لتعزيز حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية والمهينة.

وكان المجلس ذاته قد عمل على تشكيل فريق عمل، تحت إشراف المجموعة الدائمة لرصد الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان التابعة له، للقيام بزيارة 15 مؤسسة سجنية عبر ربوع المغرب، في الفترة الممتدة ما بين 31 يناير و19 يونيو من العام الجاري، بناء على معايير محددة ومتعددة وانطلاقا من منهجية تتلاءم والقواعد النموذجية لزيارة أماكن الاحتجاز وتقنيات الزيارة المتعارف عليها دوليا.

تقرير رسمي يعترف بالتعذيب وتجريد السجناء من الملابس

01/11/2012

تحدث أيضا عن الكي والغرز بالإبروالتعلاق والفلقة والضرب بـــالتيو وبنهاشم في قفص الاتهام

كشف تقرير أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حقائق صادمة السجون المغربية ينتظر أن تضع حفيظ بنهاشم المندوب العام لإدارة السجون في ورطة حقيقية. وتحدث التقرير عن استمرار المعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية للسجناء، من خلال تعريضهم للضرب بالعصي والأنابيب البلاستيكية «التيو»، والتعليق بواسطة الأصفاد في أبواب الزنازن. و وقف التقرير، الذي جرى تقديمه في ندوة صحفية عقدت صباح أمس بمقر المجلس في الرباط، على استعمال الفلقة ضد السجناء والغرز بالإبر والصفع والكي والركل بالأرجل والتجريد من الملابس على مرأى السجناء، فضلا عن السب والشتم واستعمال عبارات تحط بالكرامة الإنسانية للسجين والسجينة.../...

وسجل التقرير استمرار وجود أماكن لتعذيب السجناء في بعض المؤسسات السجنية، كسجون أوطيطة 1 وعين قادوس والجديدة ومركز الإصلاح والتهذيب بالدار البيضاء، والتعسف في استعمال الترحيل الإداري كوسيلة للتأديب في مواجهة المعتقلين، خاصة معتقلي السلفية الجهادية.

ووقفت لجنة إعداد التقرير على الانتهاكات التي تطال السجينات، واللواتي يعانين بدرجة أكبر من المعاملة المهينة والحاطة من الكرامة، كالسب والنعت بنعوت بذيئة ومهينة، بدءا من مخافر الشرطة وانتهاء بالسجن من طرف بعض المشرفات على المعاقل الخاصة بهن، وخصوصا اللواتي اعتقلن بسبب الفساد أو الخيانة الزوجية.

كما أوضح التقرير في السياق ذاته عدم العناية الكافية وضعف الأطر الطبية ووسائل العلاج الأولية الخاصة بالسجناء والسجينات المصابين بالأمراض المزمنة، والتي تستدعي حالاتهم الاستشفاء في مؤسسات صحية عمومية والتدخل باستعجال من أجل إنقاذ حياتهم عبر إخضاعهم لعلاج خاص كما هو حال المصابين بداء السيدا أو القصور الكلوي أو مرض السرطان.

ورصد التقرير الغلو في استعمال السلطة التقديرية في تفسير أفعال وتصرفات المعتقلين وتكييفها على أساس أنها تهدد أمن المؤسسة، مما يؤدي إلى حرمان المعتقلين من بعض الحقوق كإدخال بعض المواد الغذائية أو إتلافها واتباع سياسة العقاب الجماعي في حالة وقوع تظلمات جماعية أو تمردات بالسجون.

وأكدت جميلة السيوري، رئيسة لجنة إنجاز التقرير حول «وضعية السجون»، خلال تقديمها لملخص التقرير، أن اللجنة سجلت الاستعمال المفرط للاعتقال الاحتياطي، مما يعد بشكل مباشر المسؤول عن ظاهرة الاكتظاظ، حيث تصل نسبته في بعض السجون إلى 118%، والبطء في إصدار الأحكام مما يعد مساسا بضمانات المحاكمة العادلة المنصوص عليها في القانون، وعدم تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بالإفراج المقيد بشروط.

وقد نفت السيوري أن تكون اللجنة قد سجلت خلال زيارتها للمؤسسات السجنية الخمسة عشرة، في الفترة الممتدة من 31 يناير إلى 19 يونيو 2012، حالات شذوذ جنسي وسط السجناء، أو أن تكون قد تلقت شكايات أو وقفت خلال لقائها مع السجينات والسجناء على تصريحات تتحدث عن وجود حالات شذوذ جنسي.

وأكد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن «الانتهاكات داخل السجون فردية وليست ممنهجة»، معتبرا أن «المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ليست هي المسؤولة الوحيدة عن أزمة السجون، بل تتحمل الحكومات المتتالية أيضا المسؤولية في هذا الوضع».

من جهته أشار محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى أن المجلس ليس بالجهة المخول لها المطالبة برأس أو رؤوس المتورطين في الانتهاكات.

وأوضح أن آلية الجهاز القضائي بالمغرب تعاني من عطب، مستدلا بوضعية معتقلة بسجن تولال تبلغ من العمر 90 سنة، حيث تم الحكم عليها بعشر سنوات وقضت منها تسعا لكنها لم تستفد من العفو.

وأكد الصبار على ضرورة أن يكون التدبير شفافا وأن تتم إعادة النظر في السياسة العقابية في مجال الردع والإصلاح والتأهيل. وقد ثمن حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، مضامين تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأكد أنه سيعمل على تنفيذ توصياته، غير أنه، يقول بنهاشم، «إذا كانت هناك خروقات فهي خروقات فردية والمندوبية العامة تتصدى لهذه الخروقات، وحتى يومنا هذا قمنا بما يقارب 250 إجراء تأديبيا، وسنؤدب كل من لا يحترم القانون».

وأشار إلى أن التأديبات تشمل الإقالة والتوقيف، حيث هناك مدراء تم إيداعهم السجن، ومن بينهم مدير مؤسسة سجنية حكم عليه بأربع سنوات حبسا للتجاوز وخرق القانون، كما سيتم إغلاق سجن قادوس في غضون السنة المقبلة إلى جانب المؤسسات السجنية القديمة المتهالكة والمتآكلة، التي سيتم إغلاقها.

! في الحاجة إلى تأريخ سجوننا
2012 / 11 / 1

لازلت أتذكر بكثير من الاحساس بالغبن والألم الذين ارتسما على وجه استاذي للتاريخ يوما وهو يحاول تحذيرنا من عواقب اندفاعنا الشبابي "الأهوج".. قطب حاجبيه غضبا من الذكرى ، و شرع يكرر جملة لم يرد ان يسهب في توضيحها: إنكم لا تعرفون السجن في بلادنا، يوم واحد فيه بسنة !!
بطبيعة الحال ، وإن كان أغلبنا لم يأبه ،إلا أن الجملة ظلت رنانة في آذاننا إلى أن استمعنا لها تتكرر على ألسنة أصدقاء اجتازوا المحنة ولو اختلفت أسبابها..

تراودني دائما ، و الكثيرين ربما ، فكرة السؤال الشبه فلسفي عن ذاك "العبقري"الذي اخترع فكرة السجن ! و أشعر بدلا عنه بالاهانة التاريخية التي لم تمنحه براءة الاختراع و حسن الذكر أو جائزة مثل نوبل في علم الاجتماع !!
لكننا ،في الحقيقة محتاجون جدا لمعرفة تاريخ البداية للسجون ، وذاك التطور الرهيب الذي اجتازته الفكرة لكي تكتمل و التعذيب و الحط من كرامة الناس !! ثم إننا نود أن نصل إلى الاضافة التي نسجتها لمستنا "الرائعة" على فكرة السجن أولا،ووظيفة السجان ثانيا،و المهمة التاريخية لتطويع المسجون ثالثا !!
فعلا ، لاتاريخ للسجن إلا ذكريات المسجونين ،فهم وحدهم المالكين لجرأة البوح المسجونة في حناجر سجانيهم !!

لذلك ،يمكننا اعتبار تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان بالمغرب وقفة تأمل أولى لتحقيق الحلم بالتأريخ للسجن ، وفلسفته العتيقة في البلاد الشريفة ! ثم إنه مدعاة للاعتزاز بالبوح العلني الرسمي بما يدور في سجوننا من ألم نسببه لأناس يمرون بها نتيجة لاقبول المجتمع والدولة بسلوكاتهم ! ولو أن الأمر لا يعدو أن يكون إيصالا "امينا" لما استطاع هؤلاء البوح به لمقرري التقرير !!!

لا أظن أن تقرير المجلس الوطني كامل ، فهو تعرض فقط لحالة سجناء مكدسين يتعرضون لأنواع من الإهانة التي لا يقبلها القانون اليوم.. بينما غاب عنه الانصات لمؤرخي السجون عندنا !! أو –على الأقل– المؤرخين مثل أستاذي في التاريخ !!
...حتى لايتكرر ذاك التاريخ ،وهذا الواقع

تقرير يرصد عدة تجاوزات وحالات تعذيب في السجون المغربية

31/10/2012

انتقد تقرير أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان (مؤسسة شبه رسمية مستقلة) أوضاع السجون والسجناء في المغرب، واقترح مائة توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء. وأشار تقرير قدم أمس (الثلاثاء) إلى استمرار «مجموعة من التجاوزات تمارس داخل السجون المغربية التي جرت زيارتها، وشملت 15 سجنا في مدن مختلفة». وقال التقرير إن حراس السجون يلجأون إلى ضرب السجناء بالعصي والأنابيب البلاستيكية والتعليق بواسطة الأصفاد في أبواب الزنازين لمدة طويلة، واستعمال الفلقة وغرز الإبر والصفع والكي والضرب على الأرجل والتجريد من الملابس على مرأى من السجناء، فضلا عن السب والشتم واستعمال عبارات تحط من الكرامة الإنسانية للسجناء والسجينات.
وأضاف التقرير أن «هذه التجاوزات تحدث في أغلب السجون التي تمت زيارتها، مع اختلاف حجمها من سجن لآخر، باستثناء سجني إنزكان (شرق المغرب) والداخلة (جنوب الصحراء) اللذين سجلت فيهما حالات قليلة جدا من هذه التجاوزات». ويعتبر هذا التقرير الثاني من نوعه يركز على موضوع محدد، وسبق للمجلس أن أصدر تقريرا مماثلا حول «الصحة النفسية وحقوق الإنسان» تم خلاله التطرق إلى أوضاع مستشفيات الأمراض العقلية والنفسية.
وقدمت جميلة السيوري، رئيسة جمعية «عدالة»، التقرير الذي يخص الأوضاع في السجون أمام صحافيين ودبلوماسيين، بحضور كل من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس.
في مقابل التجاوزات، نوه تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمجهودات التي تقوم بها إدارة السجون في مجال إصلاح وترميم السجون وتشييد أخرى، ومحاربة الفساد وإصدار قرارات تأديبية في حق المتورطين، إلا أن التقرير لاحظ الاستمرار في ترجيح مسألة «السياسة الأمنية» على حساب أمن وأمان السجناء وتجنيبهم سوء المعاملة.
وجاء في التقرير استمرار تعرض السجناء والسجينات لسوء المعاملة من طرف بعض الحراس وموظفي إدارة السجون، مع ضعف وسائل البحث والتحري في الشكاوى التي يتقدم بها السجناء ضد الحراس والموظفين، أو تلك التي تتسرب عبر وسائل الإعلام أو تقارير الجمعيات الحقوقية.
وأوضح أن «هناك مبالغة في استعمال السلطة التقديرية في تفسير أفعال وتصرفات السجناء وتفسيرها على أساس أنها تهدد أمن السجن»، مما يؤدي إلى حرمان السجناء من بعض الحقوق مثل إدخال بعض المواد الغذائية أو إلى إتلافها وإتباع سياسة العقاب الجماعي في حالة وقوع شكوى جماعية أو تمرد داخل أحد السجون، مع استمرار وجود أماكن لتعذيب السجناء في بعض السجون في مدن الدار البيضاء وفاس والجديدة. كما رصد التقرير وجود تعسفات في استعمال إجراء الترحيل من سجن إلى آخر كوسيلة للتأديب في مواجهة بعض السجناء خاصة «سجناء السلفية الجهادية»، وعدم احترام التدرج في تطبيق العقوبة التأديبية تطبيقا لمبدأ تناسب المخالفة مع نوع الإجراء التأديبي، ووضع السجناء في الزنازين التأديبية مباشرة مع تطبيق أقصى مدة في حق البعض منهم، وضعف تفعيل آليات الرقابة والتفتيش من أجل القضاء على مظاهر الفساد التي تعرفها بعض السجناء بدرجات متفاوتة.
وقال التقرير بالإضافة إلى الوضعية العامة للسجون والانتهاكات التي تطال حقوق السجناء والسجينات بصفة عامة، فإن النساء السجينات، يعانين بدرجة أكبر معاملة مهينة وحاطة من الكرامة، من ذلك السب والنعت بنعوت بذيئة ومهينة، بدءا من مخافر الشرطة وانتهاء بالسجن من طرف بعض المشرفات، وهي معاملة تتعرض لها خاصة السجينات اللائي اعتقلن بسبب الدعارة أو الخيانة الزوجية.
وأشار التقرير إلى أنه وبعد انتهاء المدة المسموح بها لاحتفاظ السجينات بأطفالهن يضطررن إلى التخلي عنهم لفائدة أشخاص قد يستغلونهم في التسول وأمور أخرى أو يتركونهم في المؤسسات الخيرية.
ويتضمن التقرير كذلك مائة توصية تنقسم إلى شقين، الأول يخص المدى القريب، ويتضمن توصيات موجهة لإدارة السجون ووزارة العدل والحريات ومنظمات المجتمع المدني، والشق الثاني، يرتبط بالمدى البعيد يهم التوعية والحوار، وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء بالإضافة إلى توصيات أخرى من شأن تفعيلها حماية حقوق السجون والسجناء. ومن بين التوصيات هناك تحقيق المساواة في التعامل مع السجناء والسجينات، وعدم التمييز بينهم، وعدم استعمال العنف ضد السجناء أو مخاطبتهم بألفاظ مهينة أو بذيئة أو استعمال وسائل الضغط إذا لم تكن هناك وسائل أخرى وعدم اللجوء إلى نظام العزلة كإجراء تأديبي، باستثناء الحالات المنصوص عليها قانونا. وطالب المجلس [illegible] غير السليمة من ابتزاز ورشوة وتهديد، والتي يعاني منها السجناء والسجينات مقابل الاستفادة من حقوق أقرها لهم

02/11/2012 Conseil national des droits de l'Homme www.cndh.org.ma 9

إقرار رسمي بممارسة التعذيب في المغرب

الرباط (اسلام تايمز) - أقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، وهي هيئة تابعة للدولة، بحصول ممارسات تعذيب وانتهاكات لحقوق الإنسان في السجون المغربية.

» اسلام تايمز

إقرار رسمي بممارسة التعذيب في المغرب

وكشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقرير له عن تغليب سياسة أمنية وممارسات غير إنسانية تخرق حقوق الإنسان في السجون المغربية، تشمل اعتداءات جسدية فظيعة وممارسات نفسية مهينة وأخرى إدارية انتقامية.

واستعرض تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الخروقات التي شهدتها قوانين السجون المغربية خاصة في أعقاب التفجيرات الإرهابية بالدار البيضاء في 16 ماي/ أيار 2003.

وتضمن التقرير الذي قدمه، في ندوة صحفية بالعاصمة الرباط، كل من رئيس المجلس إدريس اليزمي والكاتب العام للمجلس محمد الصبار، مختلف أشكال التعذيب والخروقات ومنها الضرب والكي والإبر والتجريد من الملابس والتعليق بواسطة الأصفاد علاوة على الشتم والتعابير الحاطة من كرامة الإنسان والترحيل الإداري في مواجهة معتقلي السلفية الجهادية والعقوبات الجماعية في حالة التمرد أو التظلم.

ويأتي التقرير المغربي الرسمي عن خروقات حقوق الانسان بالسجون، ليؤكد مصداقية تقارير المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية التي ارتفعت انتقاداتها بشأن ممارسة التعذيب في المغرب، بما فيها الأمم المتحدة التي كانت تصنف ما يجري في السجون المغربية بالخطير جدا.

وهذه هي المرة الثالثة التي تعترف فيها الدولة المغربية رسميا بوقوع خروقات وجرائم من طرف هيئات الدولة نفسها. وكانت المرة الأولى في بداية حكم الملك محمد السادس حين اعترفت بالجرائم التي ارتكبت خلال عهد الملك الراحل الحسن الثاني أو ما يعرف بسنوات الرصاص، بينما كانت الثانية حين اعترف الملك محمد السادس في حوار مع جريدة "البايس" الإسبانية بوقوع تجاوزات بعد تفجيرات 16 ماي 2003 بالدار البيضاء.

ويرى مراقبون أن تقرير السلطات المغربية يستبق نتائج تقرير مقرر الأمم المتحدة حول التعذيب خوان منديز الذي أكد في وقت سابق أن ما دونه حول الممارسات التي تجري في السجون المغربية فظيع للغاية، وهوما قد يعد محاولة من الدولة المغربية التقليل من مضمون تقرير منديز الذي سيقدمه الى الأمم المتحدة قريبا.

غير أن السؤال الذي يظل مطروحا هو ما إذا كانت الدولة ستفتح تحقيقا قضائيا جديا في الموضوع يتم في ضوئه معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات وإنصاف المتضررين.

المغرب: جهاز رسمي يعترف بالمعاملات اللاإنسانية في السجون

31/10/2012

الرباط – اعترف المجلس الوطني لحقوق الإنسان و هو جهاز مغربي رسمي في تقرير له نشر اليوم الثلاثاء باستمرار التجاوزات ضد السجناء الذين يتعرضون في سجون المغرب إلى "معاملات وحشية و غير إنسانية أو مهينة". وكشف تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعين أعضاؤه من طرف الملك محمد السادس أن "هذه المعاملات وحشية و غير انسانية أو مهينة في أغلبية السجون التي تمت زيارتها" موضحا أنه "تمت ملاحظة هذه التجاوزات بدرجات متفاوتة من سجن لآخر". و حسب التقرير فان "هذه الانتهاكات تتمثل في الضرب بالعصي و القضائب و التعليق على الأبواب بواسطة الأصفاد و ضرب الفلقة و الوخز بالإبر و (...)

فضائح المؤسسات السجنية بالمغرب يعريها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

فضائح المؤسسات السجنية بالمغرب يعريها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

"الصورة من الأرشيف"

خلص تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي تم عرضه في ندوة صحفية يومه الثلاثاء 30 أكتوبر بالرباط، الى تأكيد استمرار التعذيب الممنهج ضد السجناء ورسم صورة قاتمة لأوضاع السجون بالمغرب،كما سجل سوء معاملة السجناء واتخاذ تدابير تأديبية دون احترام مبدأ التدرج وتناسب الفعل مع درجة العقوبة

هذا وأشار التقرير الى استمرار تجاوزات بعض موظفي السجون في حق بعض السجناء،وهو خرق للقوانين المنظمة للمؤسسات السجينة،وكذا للقوانين الدولية

وعن أساليب ووسائل التعذيب تحدث تقرير المجلس عن الضرب بالعصا والأنابيب البلاستيكية "التيو" والتعليق بواسطة الأصفاد في أبواب الزنازين وغرف انفرادية لمدة طويلة واستعمال الفلقة وغرز الإبر والصفع والكي والركل بالأرجل والتجريد من الملابس على مرأى من السجناء، فضلا عن السب والشتم واستعمال عبارات تحط بالكرامة الإنسانية للسجين والسجينة

التجاوزات سجلت بمجموعة من المؤسسات السجنية حسب ذات التقرير غير أن حدتها تختلف ،مرجحا تنامي وازدياد حدة التعذيب إلى كون السجناء من ذوي الشكايات المسجلة ضد إدارة أو بعض موظفي المؤسسة القابعين بها ،وقد سجلت هذه التجاوزات في أغلب السجون التي تمت زيارتها،مشيرا إلى ضعف إعمال وسائل البحث والتحري في الشكايات ذات الصلة التي يتقدم بها المعتقلون في مواجهة بعض الموظفين او تلك التي تتسرب عبر وسائل الإعلام أو تقارير الجمعيات.

كما أكد التقرير وجود الغلو في استعمال السلطة التقديرية لبعض الموظفين ،مما يؤدي إلى حرمان المعتقلين من بعض الحقوق كإدخال بعض المواد الغذائية أو إلى إتلافها وإتباع سياسة العقاب الجماعي في حالة وقوع تظلمات جماعية أو تمردات بالسجون

وبخصوص معتقلي السلفية الجهادية أشار التقرير إلى أنهم يتعرضون لترحيل تعسفي كوسيلة تأديبية،وأنهم يوضعون في زنازين انفرادية ،إنتقاما منهم

المغرب يعترف بتعرض السجناء إلى معاملات وحشية أبناء السجينات يستغلون في التسول

01/11/2012

اعترف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو جهاز مغربي رسمي، في تقرير له نشر أول أمس، باستمرار التجاوزات في حق السجناء الذين يتعرضون في سجون المغرب إلى "معاملات وحشية وغير إنسانية أو مهينة".

وحسب التقرير، فإن "هذه الانتهاكات تتمثل في الضرب بالعصي والقضائب والتعليق على الأبواب بواسطة الأصفاد وضرب الفلقة والوخز بالإبر والحرق وإجبار السجناء على التجرد من ثيابهم (...) بالإضافة إلى الشتم واستعمال عبارات تمس بالكرامة البشرية للسجناء".

وفيما يخص النساء السجينات المصنفات في "المجموعات الهشة"، لاحظ المجلس أنهن ضحية "معاملات غير إنسانية وتصرفات مهينة"، على غرار "الشتم"، سواء بمحافظات الشرطة أو في السجون، مضيفا أن النساء السجينات في قضايا متعلقة بالأخلاق "مستهدفات بشكل خاص من قبل بعض الحارسات".

وبشأن النساء اللائي يلدن في السجون، أوضح التقرير أنه مع نفاد الأجل الممنوح لهن من أجل الاحتفاظ بأولادهن وفي غياب الأقارب أو رفضهم التكفل بهم، يجدن أنفسهن "مجبرات على التخلي عنهم لأشخاص آخرين يستغلونهم في بعض الحالات في التسول أو يضعونهم في دير الأيتام".

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يؤكد وجود التعذيب داخل سجون بنهاشم

31.10.2012

تحدث عن أساليب الضرب بالعصا و"التيو" والتعليق والفلقة وغرز الإبر والصفع والكي والتجريد من الملابس

رسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تقرير عرضه في ندوة صحفية عقدها صباح اليوم الثلاثاء 30 أكتوبر بالرباط، صورة قاتمة لأوضاع السجون بالمغرب، وسجل استمرار ترجيح إعمال السياسة الأمنية على حساب أمن وأمان السجناء، بالإضافة إلى سوء معاملة السجناء واتخاذ تدابير تأديبية دون احترام مبدأ التدرج وتناسب الفعل مع درجة العقوبة.

وأشار تقرير المجلس، إلى استمرار مجموعة من التجاوزات تمارس داخل السجون من طرف بعض موظفي المؤسسات السجنية في حق النزلاء، وهو ما يشكل خرقا للقوانين المنظمة للمؤسسات السجنية ولكل الصكوك الدولية ذات الصلة، التي تصنفها كضروب للمعاملة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية.

ومن أهم التجاوزات التي سجلها المجلس، الضرب بالعصا والأنابيب البلاستيكية (التيو) والتعليق بواسطة الأصفاد في أبواب الزنازن لمدة طويلة واستعمال الفلقة وغرز الإبر والصفع والكي والركل بالأرجل والتجريد من الملابس على مرأى من السجناء، فضلا عن السب والشتم واستعمال عبارات تحط بالكرامة الإنسانية للسجين والسجينة.

وقد سجلت هذه التجاوزات في أغلب السجون التي تمت زيارتها، مع اختلاف حدتها من سجن لآخر، كما وقف التقرير على استمرار تعريض السجناء والسجينات لسوء المعاملة من طرف بعض أطر وموظفي المندوبية مع ضعف إعمال وسائل البحث والتحري في الشكايات ذات الصلة التي يتقدم بها المعتقلون في مواجهة بعض الموظفين بمن فيهم الموظفون الصحيون أو تلك التي تتسرب عبر وسائل الإعلام أو تقارير الجمعيات.

وأكد التقرير وجود الغلو في استعمال السلطة التقديرية في تفسير أفعال وتصرفات المعتقلين وتكييفها على أساس أنها تهدد أمن المؤسسة، مما يؤدي إلى حرمان المعتقلين من بعض الحقوق كإدخال بعض المواد الغذائية أو إلى إتلافها وإتباع سياسة العقاب الجماعي في حالة وقوع تظلمات جماعية أو تمردات بالسجون، واستمرار وجود أماكن لتعذيب السجناء في بعض المؤسسات السجنية (اوطيطة 1، عين قادوس، الجديدة، مركز الإصلاح والتهذيب بالدارالبيضاء،...)، والتعسف في استعمال الترحيل الإداري كوسيلة للتأديب في مواجهة المعتقلين (خاصة معتقلو السلفية الجهادية).

وأشار التقرير إلى عدم احترام التدرج في إيقاع العقوبة التأديبية احتراما لمبدأ تناسب المخالفة مع نوع الإجراء التأديبي ووضع المعتقلين في الزنازن التأديبية مباشرة مع تطبيق أقصى مدة في حق البعض منهم، وضعف تفعيل آليات الرقابة والتفتيش من أجل القضاء على مظاهر الفساد التي تعرفها بعض المؤسسات بتفاوت درجاتها، وغياب مقاربة إدماجية في التعاطي مع الخدمات وبرامج التربية والتكوين.

السجون... وضع الأصبع على الجرح

قطع المجلس الوطني لحقوق الإنسان الشك باليقين، وأظهرت مضامين تقريره الأخير حول أوضاع السجون، أن المغاربة ليسوا بحاجة إلى الجمعيات أو المنظمات أو الهيئات الأجنبية من أجل أن ترسم لهم ملامح أوضاعهم الداخلية،مادام بمقدور المؤسسات الوطنية القيام بهذا الدور من دون مجاملة ولا أصباغ، في سياق القفزة النوعية التي تعرفها ثقافة حقوق الإنسان.

وحين نزع الملك محمد السادس، في مارس 2011 على المجلس الصفة الاستشارية، ومنحه الصفة التقريرية، فإن ذلك لم يكن اختيارا اعتباطيا بل كان قرارا مسؤولا يهدف تحميل المجلس المسؤولية الكاملة بعد مرور حوالي العقدين من الزمن على إحداثه، وبلغ سن الرشد. وها هي ثمار هذا الاختيار تظهر من خلال التدخلات والمبادرات التي يقوم بها المجلس، التي كشفت عن شجاعة وجرأة في وضع الأصبع على الجرح أو الجراح.

لقد رصد المجلس في تقريره حول أوضاع السجون كل ما اعتبره انتهاكا لحقوق الإنسان، لا من أجل وضع حبل المشنقة حول أعناق موظفي المديرية العامة للسجون، ولكن من أجل فك رقبة من يتعرضون إلى سوء المعاملة من السجناء، وحماية كرامتهم من أي شطط قد يتعرضون له، هذه الرسالة، وهي رسالة تعني أن اختيار حقوق الإنسان لا رجعة فيه، وأن المجالس ليست مؤسسات شكلية تم إحداثها من أجل ذر الرماد في العيون أو ممارسة التضليل، وإنما مؤسسات لتعميق المفهوم الجديد للسلطة، وتنزيل مضامين دستور فاتح يوليوز 2011.

أوضاع السجون " متأزمة وخطيرة ومعالجتها مسؤولية مشتركة": هذه الحقيقة المرة التي صدح بها التقرير بغض النظر عن التفاصيل، لأنها في مثل هذه الحالة لا تهم.

وحين يتكلم التقرير عن المسؤولية المشتركة فإنها تعني مسؤولية مجتمع بأكمله حكومة وإدارة وبرلمانا ومجتمعا مدنيا وأسرا وسجناء، لأن لكل نصيبه في هذه "المأساة".

هذه هي إحدى ثمار الدستور الجديد هي أننا لم نعد نخجل من قول الحقيقة.

Torture dans les prisons au Maroc : Le constat accablant du CNDH

01/11/2012

Ce n'est plus les associations des droits de l'Homme nationales et internationales qui font état de pratique de torture dans les prisons marocaines, le très officiel CNDH est également sur la même longueur d'onde qu'elles.

Comme annoncé par le rapporteur spécial de l'ONU sur la torture, Juan Mendez, le 22 septembre à Rabat, le CNDH a présenté, mardi, un rapport sur les prisons. Pendant cinq mois, une mission d'inspection de cet organisme officiel a visité plusieurs centres pénitenciers. Pour une fois la langue du bois est bannie. Il est plutôt question d' « exactions observées dans la plupart des prisons visitées, avec une prévalence et une intensité qui diffèrent d'une prison à l'autre », indique le document.
En présence du patron de la Haute délégation des prisons, Hafid Benhachem, les membres du CNDH n'ont pas fait dans la dentelle, relevant une série de violations des droits de l'Homme qui « se manifestent par des coups portés aux moyens de bâtons et de tuyaux, la suspension sur des portes à l'aide de menottes, les coups administrés sur la plante des pieds, les gifles, les pincements à l'aide d'aiguilles, les brûlures ».
A ces sévices corporels s'ajoute une baisse de la dotation alimentaire consacrée à chaque détenu : «de 15 dh, il y a quelques années, elle a été réduite à 12 dh seulement »

Benhachem change de ton

Au sortir de cette réunion, et aux micros de 2M et Al Oula, Benhachem a opté pour un langage nouveau, reconnaissant certaines mauvaises conduites de quelques agents de son administration, annonçant le chiffre de 260 mesures disciplinaires contre ceux qui ne se sont pas conformes à la loi et promettant, dans l'avenir, de sévir avec fermeté. Ce nouveau ton de Benhachem tranche complètement avec celui qu'il a adopté, en juillet devant la Commission de la justice au parlement, lors du débat sur une visite d'une délégation parlementaire à la prison d'Okacha à Casablanca. Pour mémoire, le délégué général de l'Administration pénitentiaire et de la réinsertion a nié en bloc toutes les observations des députés.

Sur la même longueur d'onde que l'AMDH

« L'élaboration de ce rapport est la conséquence de l'élargissement des prérogatives du CNDH. Il a désormais le droit de visiter les prisons et les hôpitaux psychiatriques. La direction de cet organisme a promis la préparation de nouveaux rapports sur les centres de détentions des mineurs, les locaux de police et de la gendarmerie », nous confie Abdelilah Benabdeslma, le vice-président de l'AMDH. Et de constater que « les observations du CNDH sont quasiment identiques aux miennes à une seule exception : elles émanent d'un organisme officielle et d'une ONG. C'est une première".

La balle est dans le camp de Ramid

« Les violations et les exactions énoncées dans le rapport du CNDH devront inciter le ministre de la Justice à ordonner au parquet l'ouverture d'une enquête. Dans les pays démocratiques, c'est une pratique courante qui consacre le principe de la reddition des comptes », relève Abdelilah Benabdeslam.

A la question de savoir si l'AMDH, qui bénéficie du statut d'ONG d'utilité publique, allait-elle se constituer en partie civile et déposerait une plainte devant la justice contre la Délégation des prisons, Benabdeslam estime que « c'est au bureau de l'association que revient cette décision », marque un temps d'arrêt et annonce que « c'est une option qui n'est pas à écarter ».

Bien qu'elle jouisse d'une certaine indépendance, la Délégation générale de l'Administration pénitentiaire et de la réinsertion est placée directement sous la tutelle du chef de gouvernement. Par ailleurs, le rapport du CNDH sur les prisons sera prochainement présenté, dans son intégralité, au roi Mohammed VI.

Le CNDH dénonce une situation « inhumaine » dans les prisons marocaines

01/11/2012

Dans son rapport publié le 30 octobre, le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) souligne une dégradation constante du traitement des prisonniers marocains.

L'organisme dénonce la persistance de pratiques dégradantes voire cruelles commises par le personnel des établissements envers les détenus qui constituent une violation des lois en vigueur. "Ces exactions ont été observées dans la plupart des prisons visitées, avec une prévalence et une intensité qui diffèrent d'une prison à l'autre", selon le CNDH, qui doit remettre le document au roi Mohammed VI. "Elles se manifestent par des coups portés aux moyens de bâtons et de tuyaux, la suspension sur des portes à l'aide de menottes, les coups administrés sur la plante des pieds, les gifles, les pincements à l'aide d'aiguilles, les brûlures", ajoute le rapport. Les ouvertures d'enquête sont rares lors de dépôts de plaintes à l'encontre du personnel.

En outre, le rapport met en lumière les nombreux dysfonctionnements du système pénitentiaire marocain et cite le surpeuplement, provoqué en grande partie par la détention provisoire et la lenteur des procès, comme cause principale de la crise structurelle des prisons.

Situation des mineurs et des femmes détenus

Sur le plan de la justice des mineurs, il a été relevé que les dispositions de la Convention des droits de l'enfant ont bien été prises en compte dans le Code de procédure pénale. Plusieurs remarques ont toutefois été émises, notamment au sujet de l'absence d'une police des mineurs et d'un manque de moyens humains et matériels garantissant un bon traitement des jeunes détenus en garde à vue et une bonne communication avec les parents.

Concernant d'autres groupes vulnérables, le rapport a constaté que "les femmes pâtissent davantage, pour des considérations d'ordre socioculturel, de traitements cruels et de comportements dégradants, aussi bien dans les postes de police que dans les prisons".

Recommandations du conseil

Le CNDH a émis 100 recommandations dans son rapport, visant principalement à faire respecter et appliquer les textes relatifs à l'égalité de traitement des détenus et la non-discrimination, au non recours à des actes de violences, à un langage humiliant ou à des moyens de pression.

Il insiste également sur la nécessité de combattre toutes les pratiques illégales telles que le chantage, la corruption et la menace dont sont victimes les détenus, et tient à élargir le partenariat avec les associations et leur faciliter l'accès aux établissements pénitentiaires de manière à garantir leur rôle de sensibilisation et de diffusion de la culture des droits de l'Homme. Enfin, le Conseil recommande l'élaboration d'un plan d'action pour l'éradication de la torture, en partenariat avec les autorités judiciaires, le parlement, le gouvernement et la société civile.

Un rapport dénonce la situation "inhumaine" des prisons marocaines

Le Monde - Blog - 31 octobre 2012
Inhumaines prisons marocaines

Driss El Yazami, président du CNDH

Les détenus subissent des *"traitements cruels, inhumains ou dégradants"* dans la plupart des prisons du Maroc surpeuplées. Tel est le triste constat dressé à l'issue de visites de terrain par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), dans un rapport intitulé "La crise dans les prisons, une responsabilité partagée", rendu public à Rabat, mardi 30 octobre. Souvent dénoncées par les militants des droits de l'homme, et notamment par l'Observatoire marocain des prisons, ces violations sont cette fois reconnues par un organisme officiel, présidé par Driss El Yazami, et dont tous les membres ont été nommés par le roi Mohammed VI.

Le CNDH, qui déplore *"l'absence de contrôles et d'inspections efficaces"*, le *"recours excessif"* à la détention provisoire et la lenteur des procès, ou bien encore les abus de transfert administratif souvent employé comme mesure disciplinaire à l'encontre des salafistes, précise que les mauvais traitements *"se manifestent par des coups portés aux moyens de bâtons et de tuyaux, la suspension sur des portes à l'aide de menottes, les coups administrés sur la plante des pieds, les gifles, les pincements à l'aide d'aiguilles, les brûlures, (...) le déshabillage forcé"*. Dans ses recommandations, l'organisme en appelle à *"l'élaboration d'un plan d'action pour l'éradication de la torture"* en partenariat avec *"les autorités judiciaires, le Parlement, le gouvernement et la société civile"*.

"absence totale de tout contact avec le monde extérieur"

La situation des femmes détenues est pire encore : elles *"pâtissent davantage, pour des considérations d'ordre socioculturel, de traitements cruels et comportements dégradants* [insultes, humiliations], *aussi bien dans les postes de police qu'en prison"*.

Les prisonnières qui accouchent se voient contraintes, à l'expiration du délai qui leur est accordé après la naissance de leur enfant, et en l'absence ou devant le refus de leurs proches de le prendre en charge, *"d'abandonner leur progéniture à des tiers qui les exploitent dans certains cas dans la mendicité, ou les placent dans des orphelinats"*.

Les personnes vulnérables et les étrangers, en particulier les migrants subsahariens, ne sont pas mieux lotis. Aux mauvais traitements qu'ils subissent comme les autres, s'ajoute *"le manque, voire l'absence totale de tout contact avec le monde extérieur"*.

La publication du rapport de la CNDH intervient alors que 76 Européens, Français, Belges ou Espagnols - possédant pour nombre d'entre eux la double nationalité - emprisonnés au Maroc, ont commencé le 22 octobre une grève de la faim pour protester contre les actes de torture et les procès inéquitables dont ils estiment avoir été victimes, et pour s'élever face à l'absence d'assistance de leurs gouvernements respectifs.

L'ACAT-France (Action des chrétiens contre la torture), qui soutient leur initiative, a annoncé avoir saisi le rapporteur spécial des Nations unies sur la torture pour deux de ces grévistes, Adil Lamtalsi, producteur de cinéma, et Moustapha Naïm, animateur social. Ces deux Franco-marocains, détenus à la prison de Salé, près de Rabat, ont été condamnés pour des crimes de droit commun. Leurs récits sont similaires, dénonce l'ACAT dans un communiqué : *"plusieurs jours de sévices au centre de détention secret de Temara, aux mains de la Direction générale de la surveillance du territoire, des aveux signés sous la contrainte, des magistrats complices et des plaintes pour torture restées lettre morte"*.

Le 11 septembre, le CNDH avait déjà établi un constat critique sur la situation dans les hôpitaux psychiatriques, la qualifiant *"d'archaïque et inadaptée"*.

Abou Ghraïb au Maroc, par Taoufiq Bouachrine

1 novembre 2012

Quelle est donc cette capacité d'encaissement que possède Benhachem ? Et quel est cet aplomb que l'ancien collaborateur de Driss Basri à la Sûreté détient pour rester aussi impassible, ses nerfs comme placés dans un frigo, du début à la fin de l'audience du CNDH où il a entendu les pires choses sur les prisons dont il a la charge ?

Coups de bâtons et de tuyaux en plastique, « suspension » en l'air des prisonniers attachés avec des menottes, à la porte de leurs cellules, pendant de longues durées, coups de poings, brûlures, coups de pieds, dénudement intégral des détenus et exposition de leurs corps nus aux regards des autres, insultes avec les mots les plus orduriers et les plus méprisants et avilissants qui soient…

Que manque-t-il donc pour rebaptiser le Haut-commissariat à l'Administration pénitentiaire en Abou Ghraïb ? Ah oui, j'oubliais… il existe quand même une forme de torture qui n'est pas du tout appliquée dans les prisons de Benhachem : le harcèlement sexuel des prisonniers par des blondes et leur obligation à avoir des relations sexuelles avec elles, comme cela se produisait dans la sinistre prison d'Abou Ghraîb, en Irak…

Le rapport, dont la rédaction aura nécessité cinq mois d'enquêtes dans les différentes et nombreuses centrales d'arrêt au Maroc, n'a pas été élaboré par un organisme indépendant de défense des droits humains, pas plus qu'il n'est le fait d'une ONG ou institution internationale, ni même d'un organe d'opposition, mais bel et bien d'une institution officielle, dont le président et le SG ont été désignés par dahirs royaux… et c'est bien pour cela, surtout pour cela, que ce rapport terrible sur l'effrayante situation qui prévaut dans les prisons ne doit pas être rangé soigneusement dans un tiroir, et oublié, comme si de rien n'était.

Si le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a mis le doigt sur une plaie béante de notre société, cela aura permis de redonner un peu de crédibilité et d'indépendance à cet organisme né handicapé. Cependant, on peut également reprocher au CNDH de s'être arrêté en milieu de chemin en essayant de blanchir Benhachem de toute implication directe dans ce qui se produit comme traitements dégradants et humiliants, chaque jour, dans ses geôles, comme si c'étaient des êtres imaginaires qui dirigeaient ses prisons et officiaient dans leurs administrations. Benhachem est juridiquement et administrativement responsable de qui se passe dans une institution qu'il dirige de la manière la plus directe qui soit, dont il nomme les directeurs et responsables des centrales d'arrêt et où il prend toutes les décisions. Le seul chose qui lui reste à faire est de présenter sa démission et de s'en aller. Immédiatement. Et le chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, est également responsable sur les plan juridique, politique et même (et surtout) moral sur ces faits qui se produisent dans les prisons du royaume, car le Haut-commissariat à l'Administration pénitentiaire relève de la présidence du gouvernement.

Quant à Mustapha Ramid, le ministre de la Justice, il est à son tour responsable, et lui aussi, sur les plan juridique, politique et même (et surtout) moral et, de ce fait, il lui appartient d'ordonner l'ouverture d'une instruction judiciaire sur les faits rapportés par le rapport du CNDH ; son ministère doit reprendre les points de ce rapport et interroger les responsables en garantissant les protections légales aux témoins afin de les protéger et les prémunir contre toute vengeance des accusés… accusés de tortures et de mauvais traitements…

Par ailleurs, la torture dans les prisons revêt plusieurs formes. Ainsi, en plus des comportements sadiques de certains responsables et gardiens de prisons, il y a aussi le problème de la surpopulation carcérale (65.000 détenus pour une capacité de 30.000 places) ; et puis, les prisons au Maroc n'assurent pas le minimum alimentaire à leurs pensionnaires puisqu'il est admis qu'un prisonnier coûte quotidiennement 20 DH à l'Etat, une somme englobant son alimentation, en plus des dépenses d'eau et d'électricité ; le budget des dépenses des prisons, au niveau national, ne dépasse guère 556 millions de DH annuellement, et leur budget global pour 2013 sera de 2,2 milliards de DH, avec une augmentation de seulement 200 millions de DH par rapport à l'année passée. Cela est nettement en-deçà des besoins… et si l'Etat se montre ainsi incapable de s'occuper de 65.000 citoyens dans des conditions humaines décentes, comment pourrait-on attendre de lui qu'il prenne en charge les 34 millions d'autres personnes, qui vivent à l'extérieur des murs des prisons ?

Comment donc le chef du gouvernement peut-il manger, boire et dormir alors que dans tous les coins et recoins des prisons et pénitenciers du royaume, des êtres humains vivent dans des conditions moyenâgeuses, torturés, battus, humiliés, brûlés ?… Il s'agit là d'une véritable marque d'infamie sur le front des responsables de ce gouvernement, et plus généralement de tout responsable de ce pays qui peut faire, qui peut dire, qui peut dénoncer… et qui se tait… La moindre des choses que pourrait faire Benhachem est d'envoyer Benhachem en retraite et de réviser cette pratique, cette erreur, consistant à faire appel à cette ancienne mentalité, dépassée et renfermée sur elle-même, pour diriger les prisons du royaume.

Votre silence, Messieurs, ne fait que prolonger l'existence de ces prisons de la honte !

CNDH. Mobilisation pour un débat national sur les prisons

02/11/2012

Pour réaliser son nouveau rapport thématique, une équipe du Conseil national des droits de l'homme a effectué des visites dans 15 établissements pénitentiers, du 31 janvier au 19 juin 2012. Les commissions régionales des droits de l'homme ont elles aussi participé à cette nouvelle enquête. L'approche genre a été la première à guider les recommandations finales du document intitulé «La crise des prisons, une responsabilité partagée». Les visites aux lieux de détention ont «voulu s'arrêter, de manière objective et précise, sur les violations qui pourraient porter atteinte aux droits des détenu(e)s, identifier les causes directes et indirectes de ces violations et présenter des recommandations concernant l'adoption des dispositions législatives et administratives proactives», a indiqué Driss El Yazami, président du CNDH, qui a insisté sur «les mesures pratiques en vue de résoudre les problématiques constatées et de lutter contre les violations relevées». Pas moins de dix axes majeurs ont été abordés par le CNDH.
Télécharger le Rapport CNDH de la crise des prisons
Le document final liste les mesures relatives aux dysfonctionnements législatifs et budgétaires liés à l'application des lois et des procédures et enfin la gestion et le fonctionnement des établissements pénitentiers comme chantiers prioritaires dans l'amélioration des conditions de la population carcérale. Le Conseil a voulu être tatillon sur la situation vécue par des catégories comme les mineurs, les femmes détenues, les détenus atteints de maladies mentales, les personnes en situation de handicap et les toxicomanes. Une autre série de recommandations se focalise pour sa part sur les personnes atteintes de maladies chroniques. Les recommandations finales tournent autour de l'encombrement, de la malpropreté et du trafic de drogue. Les constats établis suite aux données qui ont été collectées font état de plusieurs établissements qui comptent plus de 1.200 détenus en moyenne, au moment où ils ont été conçus pour l'accueil de quelque 800 personnes. La feuille de route Si la mission de l'administration pénitentiaire qui intervient à la fin du processus pénal pour l'exécution des peines privatives de liberté prononcées par les tribunaux doit concerner l'accueil des détenus, son nouveau rôle consiste à tenter la réinsertion sociale ultérieure des détenus. De nouveaux moyens devront être mis à la disposition de l'administration pénitentiaire pour mener à bien sa politique de réadaptation et de réinsertion sociale, qui a été reléguée au second plan à cause de l'encombrement. D'autres anomalies seront, pour leur part, traitées dans le cadre de la nouvelle politique pénale recommandée par le CNDH. Les chiffres montrent que 17.000 détenus au sein des prisons ont purgé les deux tiers de leurs peines, alors que 9.000 ont une peine d'emprisonnement de moins de 6 mois à purger. Ceci ouvre de vastes horizons devant la réforme de la politique pénale à travers la mise en place de sanctions alternatives qui seraient nettement plus efficaces que la privation de la liberté.

Une approche intégrée pour les prisons

L'appel lancé par Driss El Yazami pour l'organisation d'un débat national sur les prisons vise à fédérer le gouvernement et le Parlement autour d'un seul état des lieux, afin de pouvoir partager les responsabilités. Si le rapport reste «clément» envers le législateur, plusieurs membres du Conseil pensent que le rôle du Parlement sera décisif pour baliser le chemin à une nouvelle politique pénale. La problématique de la détention provisoire ne se trouvera plus supportée uniquement par le département de la Justice et des libertés, mais devra concerner aussi le Parlement qui doit accélérer d'abord le processus d'adaptation de la législation marocaine aux conventions internationales, mais surtout à la Constitution.

Le CNDH a recommandé de mettre en place une instance nationale chargée de la lutte contre la torture dans des délais raisonnables et après la finalisation de la nouvelle stratégie pour les centres de détention. Les réformes institutionnelles seront accompagnées par une série d'actions visant à humaniser le traitement au sein des établissements pénitentiers en assurant un contrôle régulier de la justice et des organismes habilités à émettre des avis sur la politique pénale.

La crise des prisons, une responsabilité partagée : 100 recommandations pour la protection des droits des détenu-e-s

01/11/12

Le Conseil national des droits de l'Homme a présenté dans une conférence de presse, tenue le mardi 30 octobre en son siège, son rapport thématique sur la situation dans les prisons et des prisonniers intitulé,' la crise des prisons, une responsabilité partagée : 100 recommandations pour la protection des droits des détenu-e-s'.

تقرير مجلس حقوق الإنسان يعترف بالتعذيب والتعلاق وتجريد السجناء من الملابس

الأربعاء 31 أكتوبر 2012 - أصداء المغرب - متابعة

كشف تقرير أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان حقائق صادمة عن السجون المغربية، ينتظر أن تضع حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون في ورطة حقيقية، حسب يومية "المساء".

وتحدث التقرير عن استمرار المعاملة القاسية، والمهينة، واللا إنسانية للسجناء، من خلال تعرضهم للضرب بالعصي والأنابيب البلاستيكية، والتعليق بواسطة الأصفاد في أبواب الزنازن.

ووقف التقرير، الذي جرى تقديمه في ندوة صحافية عقدت صباح الثلاثاء 30 أكتوبر، بمقر مجلس النواب في الرباط، على استعمال الغلقة ضد السجناء، والغرز بالإبر، والصفع، والكي، والركل بالأرجل، والتجريد من الملابس على مرأى السجناء، فضلا عن السب، والشتم، واستعمال عبارات تحط بالكرامة الإنسانية للسجين والسجينة.

وسجل التقرير استمرار وجود أماكن لتعذيب السجناء في بعض المؤسسات السجنية، كسجون أوطيطة 1، وعين قادوس، والجديدة، ومركز الإصلاح والتهذيب في الدار البيضاء، والتعسف في استعمال الترحيل الإداري كوسيلة للتأديب في مواجهة المعتقلين، خاصة معتقلي السلفية الجهادية.

بالفيديو: حفيظ بنهاشم يلتزم بتنفيذ 45 توصية رفعها المجلس الوطني لحقوق الانسان إلى المندوبية العامة لإدارة السجون

كتب في: نوفمبر 01, 2012 في: الرياضية | تعليقات : 0

حافاظ بنهاشم، وإلى جانبه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي

التزم "حفيظ بنهاشم" المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج بتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الموجهة إلى مندوبيته من خلال التقرير الصادر عن المجلس حول وضعية السجون والسجناء. "بنهاشم" وفي تصريحه لوسائل الإعلام عقب نهاية الندوة الصحفية المنعقدة الثلاثاء 30 أكتوبر المنصرم بمقر المجلس بالرباط، ثمّن تقرير المجلس وقال:"سأعمل على تنفيذ توصيات المجلس".

يذكر أن المجلس وفي تقريره توجه بـ 45 توصية إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإماج، شملت جوانب: المعاملة، المنشآت والبنايات، الموارد البشرية، الأنشطة الرياضية والترفيهية وممارسة الشعائر الدينية، الفسحة، وتوفير الخدمات بما تشمله هذه الخدمات من: تطبيب، تغذية، تعليم وتكوين، عمل السجناء، النظافة والاستحمام، الأغطية والأفرشة ثم الاتصال بالعالم الخارجي.

القوى الوطنية المغربية حثت المبعوث الدولي للصحراء على تفعيل المسلسل التفاوضي وتعزيز منهجيته

01/11/2012

الرباط ــ 'القدس العربي': حدثان بارزان تزامنا مع جولة مبعوث الامم المتحدة لنزاع الصحراء الغربية كريستوفر روس التي بدأت منذ يوم السبت الماضي بهدف تلمس سبل اعادة الروح لعملية السلام الصحراوي المتعثر.

الحدث الاول تمثل في رسالة التهنئة التي بعث بها العاهل المغربي الملك محمد السادس الى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة تخليد الجزائريين للذكرى الـ58 لانطلاقة الثورة الجزائرية والتي أكد فيها العاهل المغربي للرئيس الجزائري حرصه القوي 'على مواصلة العمل سويا معكم من أجل توثيق أواصر الأخوة والتعاون والتضامن بين شعبينا الشقيقين وجعلها دعامة أساسية لانبثاق نظام مغاربي جديد قائم على الثقة والحوار وحسن الجوار بما يخدم المصالح العليا لشعبينا ويستجيب لتطلعات شعوبنا المغاربية الشقيقة التواقة إلى الوحدة والتكامل والاندماج'.

وأعرب عن مشاطرة الشعب المغربي للشعب الجزائري 'مشاعر الاعتزاز بهذه الذكرى المجيدة مستحضرا معكم ما طبع فترة الكفاح المشترك من أجل الحرية والاستقلال من تضامن تلقائي وتجاوب صادق ودعم موصول ولا مشروط من لدن المغرب للجزائر الشقيقة تجسيدا لما يجمعهما من وحدة العقيدة والتاريخ والحضارة وحتمية المصير المشترك'.

واذا كانت الحميمية التي طبعت وتطبع الرسائل المتبادلة بين العاهل المغربي والرئيس الجزائري لا تعبر عن واقع الحال بين البلدين الشقيقين والجارين اللدودين، فحدودهما البرية مغلقة منذ 18 عاما والحرب الاعلامية لا تتوقف وكل ذلك تحت عنوان الصحراء الغربية التي يقوم روس باسم الامم المتحدة البحث عن حل للنزاع عليها بين المغرب وجبهة البوليزاريو المدعومة من الجزائر.

وقالت تقارير صحافية انه من المنتظر أن يلتقي الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين المغربي (الغرفة التشريعية الثانية)، بزعيم جبهة البوليزاريو محمد عبد العزيز أثناء زيارته لأستراليا.

وقالت المصادر ان اللقاء يتم تحت إشراف فرنسا وأمريكا بهدف التنسيق بين المغرب وجبهة البوليزاريو لمواجهة نشاط تنظيم القاعدة في بلاد الغرب الاسلامي والشيخ بيد الله من أصول صحراوية ولديه حظوته القوية لدى قبيلته وهو من المؤسسين الأوائل لجبهة البوليزاريو قبل ان يعود الى المغرب.

ووصل كريستوفر روس الموفد الشخصي للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية اول امس الاربعاء الى مدينة العيون كبرى الحواضر الصحراوية بعد لقاءات مكثفة اجراها بالرباط منذ يوم الاحد الماضي شملت، بالاضافة الى مسؤولين رسميين على رأسهم العاهل المغربي الملك محمد السادس، قادة الاحزاب السياسية المغربية ومنظمات وشخصيات اهلية.

وقالت مصادر عديدة شاركت بلقاءات روس ان هذا الاخير الذي اكتفى بالاستماع الى وجهات نظر من يلتقيهم، كان يركز في مداخلاته على خاطر استمرار النزاع الصحراوي على امن واستقرار دول المنطقة في ظل انتشار الارهاب الذي يشنه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي الذي يسيطر على مناطق شاسعة في الصحراء المحيطة بالمنطقة ويحول دون استكمال بناء اتحاد المغرب العربي الذي يجمع بالاضافة للجزائر والمغرب كلا من ليبيا وتونس وموريتانيا.

وقالت مصادر وزارة الخارجية المغربية ان الدكتور سعد الدين العثماني وزير الخارجية المغربي ترأس لقاء عقده كريستوفر روس مع قادة الأحزاب السياسية الوطنية، حيث عبر هؤلاء، كل من منطلق حزبه، عن موقفهم من قضية الصحراء المغربية ومن مهمة المبعوث الاممي.

وحسب نفس المصادر فان كل المتدخلين اجمعوا أن مغربية الصحراء محل إجماع كل القوى السياسية وعبروا عن إيمانهم الراسخ بمغربية الصحراء وعن إجماع كل القوى السياسية المغربية على هذا المعطى بان مقترح الحكم الذاتي هو مقترح شاركت فيه كل القوى الوطنية لإيمانها بصوابه وحكمته، وان من شأنه إنهاء هذا المشكل المصطنع والذي أعاق وما يزال مشروع تشييد مغرب عربي كبير متضامن وقوي.

وقالت الخارجية المغربية ان المتدخلين اثاروا انتباه المبعوث الاممي إلى ضرورة تفعيل المسلسل التفاوضي وتعزيز منهجيته وتطوير مضمونه وإشراك كل الأطراف المعنية في آلياته وكذا إلى الوضعية الكارثية التي يعيشها سكان مخيمات تندوف بسبب الحصار المفروض عليهم، وطلبوا منه التدخل قصد ا إجبار الأطراف الأخرى على إحصاء هؤلاء السكان وتمكينهم من التعبير عن اختياراتهم وتذكير المبعوث الاممي بإطار مهمته الذي لا يقبل أي انحراف أو تأويل على حساب مصالح بلادنا الشرعية.

02/11/2012
Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

كريستوفر روس حل بمطار مدينة العيون على متن طائرة خاصة صحبة فريقه المشكل من 10 أفراد ظهر اول امس الاربعاء وكان باستقباله في القاعة الشرفية لمطار العيون من طرف الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بالصحراء وولفغانغ وقادة عسكريون وأمنيون بقوات الامم المتحدة المنتشرة بالصحرء (المينورسو) ووالي (محافظ) العيون خليل الدخيل و العامل المكلف بمكتب التنسيق مع المينورسو محمد المرابط.

ولاحظ المراقبون انها المرة الاولى التي يتم فيها استقبال شخصية من الامم المتحدة في مطار العيون من قبل ممثل المينورسو لا والي الجهة، بل ان هذا الاخير هو من قدم لروس خليل الدخيل.

وتوجه روس الذي رفض النزول في أي من فنادق المدينة المصنفة وفضل الاستقرار في مقر 'مينورسو' الذي يعقد به اجتماعاته مع كل من يريد أن يلتقيهم، من المطار الى مقر بعثة المينورسيو حيث التقى قادتها وافرادها بالاضافة الى ممثلي المنظمات الدولية التابعة للامم المتحدة بالعيون الذين قدموا له شروحات مرتبطة بالجوانب الأمنية والعسكرية التي تضطلع بها البعثة من قبيل برنامج نزع الألغام ومراقبة التزام الطرفين بتطبيق بنود اتفاق وقف اطلاق النار واطلعه القائمون على مكتب المفوضية السامية لغوث اللاجئين على سير برنامج تبادل الزيارات العائلية بين المخيمات والمدن الصحراوية وإجراءات تبادل الثقة بين الطرفين

ثم التقى مساء امس الخميس فعاليات المجتمع المدني والحقوقي حيث استمع لشهادات وافادات من طرف نشطاء وفاعلين حول الواقع السياسي والحقوقي بالمنطقة ورؤية كل منهم للنزاع وتسويته حيث التقى نوه مبيركات رئيس المنظمة الصحراوية الديمقراطية للتعددية (كوديسا) ثم رئيس الجمعية الصحراوية لضحايا الإعتداءات الجسيمة لحقوق الإنسان بالصحراء، ورئيسة تجمع المدافعين عن حقوق الانسان بالصحراء الفاعلة الحقوقية أمنتو حيدار ثم التقى حمدي الرشيد رئيس بلدية العيون وتناول طعام الغداء على مائدته دون ان يرشح أية تفاصيل عن ما جرى في هذه اللقاءات.

ومن المقرر ان يلتقي بالفترة المسائية نائبة رئيس الجمعية الصحراوية لضحايا انتهاكات حقوق الانسان الغالية دجيمي ثم والي العيون وشيوخ تحديد الهوية بمقر ولاية العيون ثم أعضاء من المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية (الكوركاس)، يليه اجتماع مع محمد سالم الشرقاوي عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون بمقر البعثة الأممية ثم يجتمع مع تنسيقية اكديم ازيك ممثلة في رئيسها سيد احمد الدية ومساعده عبداتي الدية.

ويغادر روس مدينة العيون اليوم الجمعة اتجاه تفاريتي والمحبس على متن طائرة تابعة للمينورسو حيث سيلتقي أفراد عسكريين من البعثة سيقدمون له شروحات حول طبيعة المهام التي يقومون بها هناك ويتناول وجبة الغذاء في المحبس ويعود بعدها إلى العيون في حدود الساعة الثالثة حيث يستضيف في مقر البعثة وفد عن العصبة المغربية لحماية الطفولة ثم جمعية أصيل والعائدة إلى أرض الوطن النائبة البرلمانية كجمولة بنت أبي و رئيس المجلس العلمي المحلي ماء العينين لارباس.

ومن المقرر ان يقوم اليوم الجمعة المبعوث الشخصي الاممي بـــ'زيارة عمل' الى بعض مقرات بعثة المينورسو المنتشرة على جانبي الجدار الذي اقامته القوات المغربية للحيلولة دون تسلل قوات جبهة البوليزاريو للمدن الصحراوية ،وفي اجندة الجمعة والسبت زيارة الى بلدة التفاريتي حيث يلتقي القيادة العسكرية لجبهة البوليزاريو، ثم يعود لمقر بعثة المينورسو بمدينة العيون قبل ان يواصل الجولة بزيارة لمخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف الجزائرية.

وقال شهود عيان بمدينة العيون لـــ'القدس العربي' ان الكثافة الامنية التي تعرفها المدينة لم تحل دون استمرار الحياة الطبيعية رغم دعوات جبهة البوليزاريو لانصارها بالتظاهر المكثف اثناء وجود روس بالمدينة ويتوقع ان تنطلق مسيرة تنطلق من حي معطلى بقيادة نشطاء حقوقيين قدموا من كل مدن الصحراء، وذلك مساء يوم امس الخميس لاستعراض قوتهم بالمدينة.

الصديق كبوري لبوعرفة سيتي : سجني كان ضريبة أديتها من أجل مصلحة الجماهير الشعبية
02/11/2012

استجابة لطلب الكثير من قراء الموقع داخل المدينة وخارجها ، الذين يسألون عن مستجدات ملف الزميل الصديق كبوري ، ورغبة منا لمناقشة مواضيع الساعة أجرينا معه الحوار التالي :

س : في أي إطار كانت زيارتك لفرنسا ؟ وما هي الحصيلة ؟
لقد توجهت لفرنسا لحضور حفل الإنسانية الذي تنظمه مجلة الإنسانية في أواسط شهر شتنبر من كل سنة بضواحي باريس ، وهو حفل يقام منذ أكثر من 80 سنة وتشارك فيه القوى الديموقراطية من جميع بقاع العالم .
إن الحفل هو فضاء للنقاش الديموقراطي ، وللتعريف بالقضايا العادلة للشعوب ، وإبراز نضالات الحركات التحررية , ومناقشة القضايا الراهنة التي تفرض نفسها على المستوى الدولي .
شاركت في الحفل السنوي الذي نظم هذه السنة بمعرض –لوبورجي – من 14 الى 16 شتنبر 2012 رفقة مجموعة من المناضلات والمناضلين بصفتي عضو اللجنة المركزية للعلاقات الخارجية بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، والتي دأبت على المشاركة في الحفل منذ سنوات .
بالنسبة للحصيلة فقد كانت جد ايجابية ، على اعتبار أن حفل الإنسانية أصبح قبلة سنوية للسياسيين والنقابيين والحقوقيين والمثقفين الديموقراطيين والإعلاميين وزعماء الحركات التحررية .وقد ساهم وفد الجمعة المغربية في التعريف بأوضاع حقوق الإنسان بالمغرب ، وبالنضالات اليومية للجمعية في مجال الحماية والنهوض والتربية .
كما ركزنا بشكل خاص على التعريف بحركة 20 فبراير ودحض أطروحة الاستثناء المغربي ، كما طرحنا قضية الاعتقال السياسي الذي ارتفع مع بداية الحراك الشعبي وفضحنا الأوضاع بالسجون المغربية .
استخدمنا في تواصلنا مع زوار رواق الجمعية المغربية من المغاربة والأجانب عدة وسائل : كالمطويات،الصور، جريدة التضامن ، التقرير السنوي لسنة 2011 ، العروض، التصريحات الإعلامية، والنقاشات الثنائية والجماعية .

س : ما هي المراحل التي مر منها ملفك ؟
ثم الإفراج عني كما تعلمون يوم 4 فبراير 2012 بعد قضاء أزيد من ثمانية أشهر من الاعتقال السياسي ، وأول شيء قمت به هو إشعار الإدارة بمغادرتي السجن على اعتباري أني موقوف بشكل مؤقت – بمجرد اعتقال الموظف وكيفما كانت التهم يتم توقيفه بشكل مؤقت – وطبقا لقانون الوظيفة العمومة فقد تمت إحالتي على المجلس التأديبي الذي انعقد بمقر الأكاديمية الجهوية لوزارة التربية الوطنية بوجدة يوم 23 ماي 2012 ، وقد قضى المجلس بإجماع الأعضاء من ممثلي الإدارة وممثلي الموظفين بعد الاستماع والمناقشة، بعدم المتابعة ، لأنني لم ارتكب أي خطأ مهني يقتضي المؤاخذة ، وأن الاعتقال كان بسبب الرأي والنضال .
أحيل مقترح المجلس التأديبي على مصلحة الموارد البشرية بوزارة التربية الوطنية بالرباط ، قصد المصادقة عليه من طرف وزير التربية الوطنية ، لإحالته فيما بعد على وزارة المالية . لكن الوزارة ارتأت ضرورة إرجاع الملف إلى الأكاديمية وعقد مجلس تأديبي ثان ، لاتخاذ عقوبة مناسبة للعقوبة السجنية التي قضيتها ، بمبرر أن وزارة المالية ستعيد الملف .

س : كيف ذلك ؟
شخصيا استغرب لهذه الخطوة التي أرادت وزارة التربية الوطنية الإقدام عليها والمتمثلة في إرجاع الملف لعدة أسباب :
– فهناك ملفات عرضت على المجالس التأديبية ارتكب أصحابها جنايات ومع ذلك لم تؤاخذهم المجالس التأديبية ، بل سويت ملفاتهم بشكل سلس وبدون تعقيدات .
– إن المجلس التأديبي يضم ممثلي الموظفين وممثلي الإدارة وهو و إن كانت له الصفة الاقتراحية ، فيجب اخذ مقترحاته بعين الاعتبار وإلا فما الجدوى من انتخاب أعضاء اللجان المتساوية الأعضاء .
– إنني معتقل رأي بشهادة كل المنظمات التي تابعت المحاكمة ، وقد كان حريا بالوزارة التعامل مع ملفي على هذا الأساس .
– إن وزارة المالية تتعامل مع الملفات بشكل تقني محض ، فهي تستند على قرارات المجالس التأديبية .

س : وماذا فعلت بعد ذلك ؟

أمام هذا الإجراء غير المفهوم لوزارة التربية الوطنية – محاولة إرجاع الملف – كثفت الاتصال بالمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديموقراطية للشغل والمكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم والمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد ورئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وقد أثمرت هذه الاتصالات عدم إرجاع الملف إلى الأكاديمية لعقد مجلس تأديبي ثان .

لقد أصبح الملف الآن يعالج معالجة سياسية على مستوى رئاسة الحكومة ، فقد طرحه المكتب التنفيذي في جلسة الحوار الاجتماعي التي انعقدت بتاريخ 11 شتنبر 2012 حيث تم الاتفاق على معالجته في إطار لجنة للتتبع برئاسة مدير ديون رئيس الحكومة السيد جامع المعتصم .

ومن خلال الاتصالات التي أجريتها مع المكتب التنفيذي للكونفدرالية والمكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم ، فرئاسة الحكومة وبعد توصلها بكل الوثائق المطلوبة تقوم الآن بإجراءات التسوية .

إن الملف الآن في المسار الصحيح الذي كان يجب أن يسلكه، وهو نفس المسار الذي تم إتباعه لمعالجة ملفات 4 معتقلين سياسيين سابقين فيما بات يعرف بمجموعة بلعيرج ، وقد عادوا جميعا إلى وظائفهم .

أتمنى أن تتم تسوية ملف رفيقي المحجوب شنو في أسرع وقت ممكن ، لأنه لا يتطلب كل هذه التعقيدات المسطرية ، على اعتبار أن المحجوب شنو مراقب اوراش بالإنعاش الوطني، وليس له رقم تأجير وطني ، ومعالجة ملفه تقتضي توفر الإرادة من طرف عامل الإقليم فقط .

س : هل لعبت بكل أوراق الضغط لديك أم تحتفظ ببعضها ؟

لحدود الساعة فأنا أسعى إلى حل الملف بالطرق القانونية والإدارية ، واسلك سبل التفاوض والحوار ، لكن حينما تستنفذ هذه الأساليب فسألجأ لكل الأشكال النضالية الممكنة ، و ستكون تصاعدية محليا ومركزيا ، خاصة وأنني ظلمت ظلما قاسيا لعدة مرات : أثناء الاعتقال التعسفي وخلال مرحلة السجن وبعد مغادرة السجن .

إنني إنسان ارفض الظلم، والمس بالكرامة ، سواء تعلق الأمر بشخصي أو بالآخرين ، ومستعد للنضال والتضحية بكل ما املك ، دفاعا عن الكرامة .مع الاعتزاز طبعا بالإطارات المناضلة التي أتشرف بالانتماء إليها والتي ساندتني ولا زالت تساندني في محنتي .

س : هل هناك جهات تعرقل سير الملف ؟

في حدود علمي ليست هناك أي جهة تعرقل الملف ، فوزارة التربية الوطنية اقتنعت بالحل السياسي بدليل أنها لم ترجع الملف إلى الأكاديمية الجهوية لحد الساعة ، كما أن الملف أصبح يناقش على مستوى رئاسة الحكومة ، وهناك اتصال مستمر مع ديوان السيد رئيس الحكومة ، والإجراءات جارية على قدم وساق من أجل التسوية .

س : هل رفاق الأمس وجدتهم بجنبك ؟

نعم فقد وجدت الدعم المادي والمعنوي من الرفاق وغير الرفاق بالداخل والخارج ، بل وقد تأثرت كثيرا بالدعم الذي وجدته من طرف شخصيات وهيئات مختلفة المشارب والتوجهات السياسية والفكرية .

فالدعم لم ينقطع وهو متنوع : مادي معنوي سياسي إعلامي ...

س : هل لديك تخوف من الإبعاد إلى جهة ما ؟

بلا شك تتذكرون أنه أثناء المحاكمة تقدمت النيابة العامة بملتمس يقضي بالإبعاد عن مدينة بوعرفة لمدة 10 سنوات طبقا للمادة لمادة معينة من القانون الجنائي المغربي ، إلا أن رئاسة الجلسة وأثناء النطق بالحكم لم تأخذ هذا الملتمس بعين الاعتبار في منطوق الحكم .

إن الإبعاد من اختصاص القضاء ، وحتى إذا حصل فهو قرار تعسفي وسألجأ للمحكمة الإدارية من أجل إبطاله وإلغائه . إنني استبعد التنقيل إلى جهة ما .

إن الملف الآن بيد رئاسة الحكومة ، فبعد قرار إرجاعي إلى العمل ، ستتم مراسلة وزارة التربية الوطنية ، التي ستشعر النقابة التي انتمي إليها .وستوافيني الوزارة بقرار تعييني ، وقد يكون بمقر عملي الأصلي أو تعيين جديد حسب رغبتي ، وهذه هي الصيغة التي اعتمدتها مصلحة الموارد البشرية مع حالات سابقة آخرها حالة المعتقلين السياسيين السابقين المفرج عنهم ضمن ملف ما بات يعرف بمجموعة بلعيرج : وهم المرواني والمعتصم والركالة ونجيبي .

س : هل ستتقاضى أجر السنوات الفارطة وتحتسب لك أقدميتها ؟
بكل تأكيد ، فهذه هي ميزة الحل السياسي ، ففيه جبر للضرر وإعادة الاعتبار على المستوى المعنوي ، أضف إلى ذلك أنه إذا تم حل الملف وفق المساطر السياسية ، فان فترة التوقيف ستحتسب ضمن الأقدمية العامة والتقاعد ، كما سيتم تعويضي بأثر رجعي عن فترة التوقيف أسوة بالمعتقلين السياسيين والنقابيين السابقين ومعتقلي الرأي .
أما بالنسبة لجبر الضرر بمفهومه الحقوقي ، ووفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ، والعدالة الانتقالية ، فإنني سأطالب به في الوقت المناسب .

س : سكون الحركة الاحتجاجية ببوعرفة هل ستتبعه العاصفة ؟
أنا شخصيا غير متفق مع مفهوم السكون ، لأن المجتمع يتسم بالدينامية والحركة ، ثم إن الدينامية لا تقاس بمؤشر كثرة الاحتجاجات وإنما تقاس بمؤشرات أخرى حسب علماء الاجتماع .
بالنسبة للاحتجاجات فيمكن أن تعود في كل وقت ، لان نفس الشروط التي كانت تسببها لازالت مستمرة ، على مستوى الشغل والصحة والتعليم والسكن والنقل والإدارة ...
وكما قلت في مقال سابق بعنوان : هل الاحتجاج ببوعرفة غاية أم وسيلة ؟ فان الاحتجاج هو سلوك إنساني واع له أسبابه ، وفيزيائيا إذا توفرت نفس الأسباب، فإنها تؤدي إلى نفس النتائج ، أي إذا توفرت شروط الاحتجاج وأسبابه ، فسيقع الاحتجاج إن آجلا أو عاجلا .

س : هل سترجع إلى الساحة بنفس الحماس الذي كان لديك من قبل ؟
أنا لم انسحب من ساحة النضال حتى أرجع من جديد ، فأنا دائم الحضور على المستوى : النضالي والفكري والتنظيمي والإعلامي والسياسي والنقابي والحقوقي .
ولاشك انك لاحظت ذلك باعتبارك عضو تحرير موقع بوعرفة سيتي الالكتروني .
فالسجن لم يؤثر ، ولن يؤثر في مطلقا ، كما يروج البعض بقصد أو بغير قصد ، فبعد مغادرتي السجن ساهمت بكلمات منتقدة للوضع بمجموعة من المهرجانات : مهرجان الاستقبال بمقر الكونفدالية الديموقراطية للشغل بوجدة – مهرجان الاستقبال بساحت تامللت ببوعرفة – مهرجان الاستقبال بقاعة المهدي بن بركة بالرباط – مهرجان الاستقبال بالمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط – مهرجان الاستقبال بالمقر المركزي للكونفدرالية الديموقراطية للشغل بالدارالبيضاء ، كما أدليت بتصريحات صحفية مطولة لجرائد عديدة .
أما على المستوى النقابي فقد ساهمت رفقة باقي أعضاء الاتحاد المحلي للكونفدرالية الدموقراطية للشغل- باعتباري كاتب الاتحاد المحلى- في تجديد بعض القطاعات النقابية الكونفدرالية : كالتعليم والصحة والجماعات المحلية والحراسة والنظافة ، كما عملنا على هيكلة قطاعات جديدة مثل سيارات الأجرة الصغيرة وعمال منجم كومابار ببوعنان .
أما على المستوى الحقوقي فقد عملت إلى جانب ما تبقى من الرفاق على تجديد فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببوعرفة حيث ثم انتخابي رئيسا للفرع المحلي ، كما جددنا المكتب الجهوي حيث تم انتخابي نائب رئيس المكتب الجهوي .
أما على المستوى السياسي فاني أعمل مع مجموعة من الرفاق على التحضير لهيكلة فرع الحزب الاشتراكي الموحد ببوعرفة وبكل الإقليم ، ليلعب دوره السياسي ، في التوعية و التأطير، فالحزب لا يزال رقما أساسيا في المشهد الحزبي المحلي .

س : ما مصير التنسيقية المحلية لمناهضة غلاء الأسعار ؟
إن التنسيقية المحلية لمناهضة غلاء الأسعار والدفاع عن الخدمات العمومية ببوعرفة تأسست سنة 2006 ، عبر توحيد النضالات الميدانية لخمس إطارات بالمدينة وهي : الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين ، جمعية المجازين المعطلين وجمعية محاربة الفقر والدفاع عن الحق في الشغل . وقد أدت التنسيقية أدوارا مهمة في مجال مناهضة الغلاء، كما ناضلت من أجل بعض الخدمات كالتعليم والصحة والشغل والسكن والكهرباء والماء ...
شخصيا اتفق بان للتنسيقية نقط القوة ونقط الضعف ، وهو ما تناولته بالتحليل في مقالات عديدة ، واتفق أيضا بان التنسيقية أصيبت بالشلل بعد أحداث 18 ماي 2011 واعتقالات 26 ماي 2011 . بدليل أنها لم تصدر ولو بيانا لفضح اعتقال منسقها الذي تحمل مسؤولية التنسيق ، والقيادة الميدانية لنضالاتها طيلة 5 سنوات .

إن جمود التنسيقية الذي ذكرته فيمكن إرجاعه إلى عاملين أساسيين :
- عامل موضوعي يتمثل في زوال تنسيقيات مناهضة الغلاء على المستوى الوطني بعد ظهور حركة 20 فبراير .
- عامل ذاتي يتمثل في الأزمة التنظيمية التي تعانيها مكونات التنسيقية بحيث أن بعض المكونات أصبحت تعاني شللا تاما .
ومع ذلك فإنني لا زلت أتشبث و أدعو كل الغيورين والشرفاء ببوعرفة إلى تنظيم وقفة من اجل خلق آليات للتواصل والتنسيق، للدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للساكنة، بتصورات جديدة ، ووفق ضوابط تنظيمية تربط المسؤولية بالمحاسبة ، مع الانفتاح على كل المكونات والشخصيات الغيورة على المصلحة العامة بالمدينة .

س : ما سر خلافك مع رفيقك السباعي ؟
الرفيق السباعي هو مناضل صلب ، وقد عرفته منذ كان طالبا بمركز تكوين الأساتذة بوجدة ، وهو معروف بحيويته وديناميته وجرأته وطموحه .
لقد استطاع الرفيق السباعي أن يصل إلى البرلمان خلال دورتين متتاليتين- بدعم جماهيري وإمكانيات محدودة جدا - فتميز خلال تواجده بالبرلمان ، بنشاطه على مستوى لجنة التشريع والعدل وحقوق الإنسان ، وبمجموع الأسئلة الشفوية والكتابية التي تجاوزت ما كان تقدم به أكبر الأحزاب .
وبعدد الملفات التي قام بحلها للمتقاعدين والأرامل وضحايا حوادث الشغل ...
كما أشهد له بأنه كان من بين الذين ساهموا في نشر الفكر اليساري بالمنطقة رفقة جبوري وامقران ولحمر والدراري والسملالي وبندين وغيرهم ..
إنني من خلال منبركم هذا أحيي الرفيق السباعي على جرأته وعلى الصدح بالحق حينما كانت الكلمة تجر إلى جز الرؤوس أو حينما كانت" الشمة تساوي قطع الأنوف" كما يقال ، فقد قال "لا " لما كانت السلطات تجبر الناس على الاكتتاب لفائدة مسجد الحسن الثاني ، وتفرض عليهم مبالغ مرهقة سنة 1986 ، وقد كلفه هذا الموقف تنقيلا تعسفيا لمدينة سبع عيون قرب مكناس ، ثم إلى مدينة ارفود، ثم الراشيدية فيما بعد ، كما أحييه على جرأته حينما كان الصوت الوحيد الذي قال" لا " لقانون الإرهاب المعروف بالقانون 03/03 وصوت بالرفض في الوقت الذي صوتت لصالحه أحزابا كانت ترفضه أثناء المناقشة .
وبالعودة إلى السؤال ، فأنا أؤكد هنا بأنه ليس لي أي خلاف مع السباعي ، بل إن علاقتنا جد متميزة ، وأنا جد ممتن للدور الرئيسي الذي لعبه أثناء اعتقالي ، من خلال التعريف بقضية معتقلي بوعرفة على مستوى الإعلام ، ومن خلال الاتصال بالمنظمات الصديقة بالداخل والخارج ، ومن خلال اللقاءات بالمسؤولين كوزير العدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان...
هذا هو موقفي من الرفيق السباعي ، وهو موقف يشاطرني فيه عدد مهم من الأشخاص حتى الذين لا يقاسمون الرفيق السباعي نفس المواقف ويختلفون معه في التصورات الإيديولوجية ، وعلى العموم فالتاريخ هو الذي سيحكم على الأفراد .

س : ما الحكمة التي استقيتها من كل ما جرى ؟
لقد استقيت عبرا كثيرة من خلال تجربتي النضالية ، واحتفظ لنفسي بالحديث عنها بشكل مفصل في الوقت المناسب ، خاصة وان التجربة النضالية ببوعرفة بحاجة إلى التوثيق ، وعملية التوثيق جد مهمة للاعتبارات التالية :
- إنها ستمكن من التواصل بين الأجيال .
- ستساهم في حفظ الذاكرة الجماعية .
- ستساهم في تعميم التجربة والاستفادة منها ...
لكن العبرة الأساسية التي استخلصتها هي ضرورة توخي الحذر ، والتركيز على تأطير وتوعية الجماهير ، فكثرة الاحتجاجات ببوعرفة خلال العشرية الأخيرة جعلتنا نقصر في جوانب التكوين والتأطير والتوعية، في المجالات الفكرية والسياسية والحقوقية والنقابية ...

س : اضمحلال اليسار من الساحة هل هو نابع من قلة الإطارات أم من فقدان القاعدة الجماهيرية ؟
إن اليسار ببوعرفة لازال يشكل قوة أساسية لا يستهان بها ، فقد فاز بولايتين متتاليتين على مستوى البرلمان ، كما فاز بنصف المقاعد خلال التجربة الجماعية السابقة ، وفاز بسبع مقاعد خلال التجربة الجماعية الحالية، وقد كان من الممكن أن يفوز بعدد اكبر لولا انسحاب مجموعة من المستشارين قبيل الانتخابات والتحاقهم بحزب التجمع الوطني للأحرار.

كما أن اليسار يتواجد داخل جمعيات المجتمع المدني والنقابات بشكل قوي ، بل يجد تعاطفا كبيرا في أوساط الجماهير الشعبية ، وقد تجلى ذلك في الاستفتاء حول الدستور ، حيث كانت الاستجابة كبيرة لنداء المقاطعة الذي دعا له الحزب ومجموعة من القوى الديموقراطة .

إن ما يعانيه الحزب ببوعرفة مجرد أزمة تنظيمية عابرة ، سنتجاوزها بالإرادة والصمود والثبات على النهج .

أما على المستوى الوطني فأفسر تراجع اليسار بعاملين :

– عامل ذاتي يتمثل في كثرة الانشقاقات والانقسامات داخل اليسار .

– عامل موضوعي يشمثل في انعدام الدعم وانحياز الدولة لأحزاب بعينها وهنا أحيل على قراءة مقال " نهاية السياسة" للصحفي علي أنوزلا بموقع لكم الالكتروني .

س : إلى ما يعزى جمود وسكون الأحزاب محليا ؟

إن الأحزاب ببوعرفة وفي اغلب مدن المغرب ، تحولت إلى دكاكين انتخابية تفتح في فترة الاستحقاقات الانتخابية فقط وتغلق بعدها ، وللأسف فان هذا الواقع لم تستطع التشريعات تغييره ، واقصد بالضبط قانون الأحزاب ، وهذا ما وضحته بالتفصيل في البحث الذي حضرته لنيل شهادة الإجازة في القانون العام بكلية العلوم الاقتصادية والقانونية بوجدة خلال الموسم 2011/ 2012 .

فالأحزاب السياسية حسب المادة 2 من قانون الأحزاب تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم والمساهمة في تربيتهم السياسية وإشراكهم في الحياة العامة وتكوين نخب قادرة على تحمل المسؤوليات وتنشيط الحقل السياسي .

بيد أن الأحزاب السياسية ببوعرفة – وبدون استثناء– عاجزة كما نرى عن الاضطلاع بهذه الوظائف خاصة ما يتعلق بالتربية الساسية ، وتأهيل المواطن وتسليحه بالمعارف السياسية ليكون قادرا على الممارسة السياسية .

لقد مرت محطات عديدة تخلفت فيها الأحزاب محليا عن أداء رسالتها مثل : مناقشة الجهوية الموسعة – مناقشة الإصلاحات الدستورية – مناقشة إصلاح القضاء – مناقشة تطورات ملف الصحراء – مناقشة مهام الملك ومهام رئيس الحكومة أي ما للملك وما لرئيس الحكومة – مناقشة الأداء الحكومي – مناقشة الحراك الاجتماعي – مناقشة الوضع السياسي إلى غير ذلك من المواضيع الراهنة على الساحة السياسية .

س : ماهو تقيمكم لأداء المجلس البلدي ببوعرفة ؟

بدون مجاملة أو رياء فان المجلس البلدي يتوفر على كفاءات مهمة في مجال العمل الجماعي : على مستوى التسيير الإداري والمالي . لكن المشكل يكمن في غياب الانسجام بين الأعضاء بل حتى بين اعضاء الحزب الواحد. وقد لاحظنا ذلك على مستوى توزيع المهام وإسناد المسؤوليات ، أو أثناء التصويت على الحساب الإداري ، وهذه الملاحظة تنطبق على المجلس الحالي والمجالس السابقة .

وكمواطن بسيط ، يواكب أشغال المجلس البلدي بالحضور قدر الإمكان ، و عبر وسائل الإعلام، فلدي عدة ملاحظات سواء على المجلس الحالي أو المجالس السابقة بما فيها المجلس الذي كانت تسيره أغلبية من الحزب الذي انتمي إليه ، وهذه الملاحظات ألخصها على الشكل التالي :

– شخصنة الصراع بين أعضاء المجالس ، إذ بدل أن يكون الصراع حول تصورات ومواقف وتقديرات ، يتحول إلى صراع بين أشخاص .

– عدم تنويع الموارد المالية، بحيث يتم الاكتفاء على دعم الدولة والمرافق التي في ملكية المجلس ، بدل البحث عن شراكات وتوامات مع بعض المدن الاجنبية

– تهميش الجانب الثقافي وضعف الدعم المخصص له .

– البطء في انجاز بعض المشاريع : المحطة – مشروع اصاكا – مشروع النخيل

–عدم الاهتمام بحفظ الذاكرة الجماعية عبر تسمية الأزقة والشوارع بأسماء شخصيات محلية في مجال الفكر والسياسة والمقاومة والرياضة والفن ....

– عدم التكريم والالتفات لأشخاص ساهموا في انجاز مشاريع مهمة ، كمركز تصفية الدم ببوعرفة ، والاقامتين المجاورتين له ، والخاصتين بالمرضى وافراد أسرهم .

– عدم استثمار العلاقات مع دولة خليجية كالإمارات والكويت وقطر .

هذه فقط بعض الملاحظات التي تحضرني الآن ، وأؤكد أنها ملاحظات متجردة وغير متحاملة ، نابعة من غيرتي على المجلس البلدي ببوعرفة ، الذي احترم كل أعضائه وأقدر عاليا المسؤوليات الجسيمة التي يتحملونها ، ولو أن هناك من أساء لي كثيرا من داخل المجلس ، فلكل من مسني بسوء أقول بأنني متسامح و" حبي للخير لم يترك في قلبي مكانا للشر والكراهية " .

س : افتتحت نقابتكم الموسم بإضراب ، هل ينذر هذا بموسم نضالي تصاعد ؟

الإضراب حق مشروع ، وهو منصوص عليه في الدستور و المواثيق الدولية، باعتباره من بين الآليات التي يمكن أن تلجأ إليها النقابة للدفاع عن منخرطيها .

وبخصوص إضراب الاثنين 22 أكتوبر 2012 الذي تتحدث عنه ، فقد تقرر في المجلس الإقليمي للنقابة الوطنية للتعليم الذي انعقد يوم 14. أكتوبر 2012 بمقر الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ببوعرفة ، بحضور المكاتب النقابية لكل من : بوعرفة ،تندرارة ، بوعنان ، فجيج ، بني تدجيت ،أعضاء اللجنة الإدارية ، أعضاء اللجان الثنائية المتساوية الأعضاء و أعضاء مؤسسة الأعمال الاجتماعية لرجال ونساء التعليم فيما تغيب مكتب تالسينت لأنه كان ملتزما بعقد لقاء مع السيد النائب الإقليمي بتالسينت .

إن إضراب 22 أكتوبر 2012 هو أول خطوة في البرنامج النضالي التصاعدي الذي قرره المجلس الإقليمي ، وبالنسبة للمحطات الأخرى، فقد خولت كامل الصلاحية للمكتب الإقليمي لتحديد مواعيدها .

بالنسبة لدواعي الإضراب فقد تطرق إليها البيان الصادر عن المجلس الإقليمي بتاريخ 14 أكتوبر 2012 و يمكن اختصارها على الشكل التالي :

-المطالبة بالتسوية المالية والإدارية لملف الصديق كبوري عضو اللجنة الإدارية

- الاجهاز على الحريات النقابية .
- المس بالسلامة البدنية لنساء ورجال التعليم بعكلة السدرة وسيدي عبدالجبار وتيفاريتي .
-عدم إشراك النقابة في بعض العمليات التربوية مثل تعيينات سد الخصاص والتكليفات .
- عدم انطلاق الدراسة لحد الآن بمجموعة من المؤسسات نظرا للخصاص المهول في أطر التدريس .
- انعدام الوسائل التعليمية ببعض المؤسسات .
- اللجوء لبعض الإجراءات اللاتربوية لسد الخصاص : كالضم والأقسام المشتركة والاكتظاظ وحذف بعض المواد أو التقليص من الساعات المخصصة لها .
- التباطؤ في حل الحالات الاجتماعية بالإقليم .
- الملفات النقابية بالنسبة لكل فرع على حدة ...الخ

س: كيف تفسرون توتر العلاقات بين النقابات ؟

شخصيا لا افهم هذا التباعد بين النقابات محليا واقليميا ، فالمفروض أن هناك تنسيق بين النقابات مركزيا ، ومن الواجب أن يترجم على المستوى القاعدي .

فشخصيا لا افهم : كيف تنسق الكونفدرالية والفدرالية مركزيا ولا ننسق محليا ؟ وكيف كانت الكونفدرالية تنسق مع الاتحاد العام للشغالين مركزيا ، فيما على المستوى المحلي لا نستطيع حتى الجلوس للنقاش ؟

إنني اطرح في تدخلاتي سواء في المجالس الوطنية التي تنعقد بالدارالبيضاء اوالمجالس المحلية والإقليمية ضرورة التنسيق ، لان التعدد أصبح أمرا واقعيا مفروضا .

صحيح أن النقابة الوطنية للتعليم بإقليم فجيج هي النقابة الأكثر تمثيلية ، فهي تضم ما يقرب من 60 في المائة من العاملين بحقل التعليم بالإقليم: لدينا في بوعرفة فقط أزيد من 300 منخرطة ومنخرط .

ومع ذلك يجب أن ننسق مع كل النقابات على أرضية مشتركة، لأن هناك بعض الملفات لا يمكن لأي نقابة مهما كانت قوتها أن تحققها بمفردها ومنها مثلا :

- الضغط من اجل التعويض عن المناطق النائية لكل العاملين بالإقليم .
- خلق فروع للتعاضدية العامة لوزارة التربية الوطنية بالإقليم : الأسنان – الولادة ..
- توفير الأطر الكافية قبل انطلاق الموسم الدراسي .
-إعطاء الأولوية لأبناء الإقليم في التوظيفات المباشرة .
- ربط كل المؤسسات بشبكة التطهير والماء والكهرباء والانترنيت ....

باختصار هناك مطالب ضخمة جدا لا يمكن تحقيقها من طرف نقابة واحدة كيفما كان حجمها وعدد منخرطيها ، بل تحتاج للتنسيق مع النقابات الأخرى ودعم مختلف الفاعلين .

س : مارأيكم في من يقول بان ضحية هذا الصراع هو التلميذ ؟
انك إذا قمت بإطلالة سريعة على مطالبنا النقابية ، فسترى أننا نخصص جزء كبيرا للتلميذ ، فهو محور العملية التعليمية والتعلمية ، ومن اجله نخوض معاركنا النضالية : غياب الأستاذ- انعدام الوسائل التعلمية – الاكتظاظ – الضم – الأقسام المشتركة – تدريس المواد المتآخية – حذف بعض المواد ...

س : كلمة أخيرة ؟
إنني اشكر الجريدة الالكترونية "بوعرفة سيتي" على هذا الحوار الشامل ، كما اشكر هيئة التحرير وكل المراسلين والمتعاونين على المجهودات القيمة التي يبذلونها لنشر المعلومة ، رغم الاكراهات المادية وضعف الحوافز .
كما أريد أن أوصل رسالة بخصوص محنتي، مفادها أن سجني كان ضريبة أديتها من أجل مصلحة الجماهير الشعبية ، وأنا مستعد لدخول السجن مرة ثانية ، أو مرات ، في سبيل الدفاع عن القضايا العادلة التي أومن بها .

أشكرك على الاستضافة وتحية نضالية .